الانعكاسات الاقتصادية

للمتغيرات الإقليمية والدولية

على السوق العربية المشتركة

إعداد

د. محمد محمود الإمام

يناير/كانون ثاني، 1996.

الانعكاسات الاقتصادية للمتغيرات الإقليمية والدولية
على السوق العربية المشتركة

جدول المحتويات

مقدمة 1
محاور الدراسة 2
القسم الأول – المتغيرات الدولية والإقليمية 3
أولا – المتغيرات الدولية 3
(1) تصاعد عوامل التدويل 3
(2) اتفاقيات مراكش 6
(3) تنامي التكتلات الإقليمية..... 13
أ – تجربة الجماعة الأوروبية..... 13
ب – الاتحاد الأوروبي 17
جـ – التطورات في أوروبا الشرقية..... 21
د – التكتلات الإقليمية الأخرى 24
ثانيا – المتغيرات الإقليمية..... 29
(1) تسوية المشكلة الإسرائيلية 29
(2) المشاركات الأوروبية المتوسطية..... 33
(3) أزمات الخليج 36
(4) سياسات التثبيت والتكيف 38
ثالثا – الخلاصة..... 39
القسم الثاني – دروس التجارب العربية السابقة 40
مقدمة 40
(1) العضوية 40
(2) أسلوب الاتفاق 41
(3) إلزامية القرارات..... 42
(4) قضية المراحل 44
(5) التنسيق والتوحيد 44
(6) العوائق الأخرى للتبادل..... 46
(7) السوق السلعية المشتركة..... 48
(8) قضايا التمويل وتسوية المدفوعات الجارية 49

(9) الربط بين التجارة والإنتاج 50
(10) انتقال الأفراد والعمال 52
(11) انتقال رأس المال..... 54
(12) طموح الاتفاقية..... 55
(13) تكافؤ المنافع والأعباء 56
(14) أسلوب اتخاذ القرار..... 58
(15) البعد السياسي 58
(16) التجمعات الإقليمية..... 59
القسم الثالث – نظرة نحو المستقبل..... 60
مقدمة 60
مقترحات لبعض المفكرين العرب..... 60
بعض الاعتبارات النظرية..... 63
الخلاصة 65

د. محمد محمود الإمام
1996/1/8

السوق العربية المشتركة
في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

مقدمة

أصبح الحديث عن عجز الوطن العربي عن تحقيق تقدم يذكر في توطيد علاقاته الاقتصادية البينية وبخاصة التجارية حديثا معادا، لا يحتاج إلى مزيد من التدليل. كما أن من الحقائق التي أصبحت من قبيل المسلمات، أن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة انحصر على مدى واحد وثلاثين عاما في دائرة ضيقة ضمن الدائرة الجزئية التي تحددها عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وأن كلتا الدائرتين اتجهتا بعض الوقت إلى التوسع المتواضع ثم جنحتا في الآونة الأخيرة إلى الانكماش، رغم أن قرار السوق لم يتجاوز مرحلة إنشاء منطقة تجارة حرة. كذلك فلسنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن كلا من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بذلا جهودا عديدة من أجل استكمال تلك المنطقة وتحرير التبادل التجاري العربي، وأن هذه الجهود تنوعت فيها أساليب المقاربة، وهو ما يوحي بأن هناك ما يعوق مبدأ التحرير أكثر من طبيعة المنهج المتبع فعلا من أجل تحقيقه. إلى هذا نضيف أن هذا التحرير لم يكن هو الجانب الوحيد من جوانب التكامل الذي حصل على الاهتمام، حيث شملت فعاليات العمل العربي المشترك نواح عدة، بعضها يعتبر من عناصر السوق المشتركة، وإن لم يأت بالضرورة في سياقٍ مرحلي نحو استكمال هذه السوق. ومن ثم فإن أي محاولة للسير حثيثا نحو تكامل اقتصادي عربي فعال يجب أن تـدرس العوامل التي أدت إلى تعثر بعض أوجهه وسمحت للبعض الآخر بتحقيق نتائج مرضية؛ وأن تستطلع اتجاهات هذه العوامل مستقبلا.

على الجانب الآخر فإن الخمسة عشر عاما الماضية شهدت تطورات تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وباتت تؤشر لمرحلة جديدة في حياة العرب، بفعل عمومية التغيرات العالمية، وخصوصية الأوضاع العربية، ودخول الوطن العربي مرحلة جديدة تختلف بصورة جذرية عما حكم حركته حتى الآن. يكفي أن عمّان شهدت في بداية الفترة المشار إليها، أي في 1980 إقرار استراتيجية للعمل العربي الاقتصادي المشترك، مصحوبة بمتطلبات مجابهة التحدي الصهيوني، وميثاق للعمل الاقتصادي القومي، وعقد للتنمية العربية المشتركة، ومولد اتفاقيتين إحداهما لتيسير التبادل التجاري والأخرى لانتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية؛ ثم عادت في 1995 ففتحت ذراعيها لاستقبال نفس الكيان الصهيوني كعضو رئيسي في تعاون إقليمي إطاره العام عربي. نحن إذاً بحاجة إلى استطلاع المتغيرات الدولية والإقليمية لكي نتبين مغزاها بالنسبة لمستقبل التكامل الاقتصادي العربي. كما أن علينا في نفس الوقت أن نراجع النظريات القادرة على تقديم التفسيرات وبناء التوقعات.

محاور الدراسة

بناء عليه فإنه من المفيد أن نبدأ باستطلاع مغزى المتغيرات الدولية والإقليمية على الأوضاع العربية، وأن ننتقل بعد ذلك إلى استطلاع العوامل التي حكمت مسيرة العمل العربي المشترك على مدى نصف قرن لنستخرج منها العبر والدروس، لننتقل بعد ذلك إلى مناقشة بعض التصورات عن المستقبل. وهكذا تتحدد محاور الدراسة الثلاثة.

فالقسم الأول يتناول ما أصبح يطلق عليه المتغيرات الدولية والإقليمية. ونبادر فنقول أن القصد ليس هو استعراض هذه المتغيرات وتحليل مسبباتها ومساراتها وتأثيراتها بصفة عامة، بل هو التعرف على انعكاساتها على العمل العربي المشترك عامة، ومنهج السوق المشتركة بصفة خاصة. ومن ثم فإننا لن نتعرض إلى التأثيرات القطرية أو الإقليمية (الجزئية) أو القومية (العربية) إلا بقدر ما تعنيه بالنسبة لإنجازات السوق العربية المشتركة ومستقبلها، آخذين في الاعتبار التداخل والتفاعل بين تلك المتغيرات، إذ أن المشاهد أن أغلب المعالجات انصبت على المعالجات التي تركز على متغير بعينه. من جهة أخرى فإن جدوى مثل هذه الدراسة تعظم إذا ما تجاوزنا الاعتبارات العملية إلى تناول الأبعاد النظرية التي تتعلق على وجه الخصوص بمفهوم السوق المشتركة وأساليب عملها. وفي اعتقادنا أن هذا الجانب لم ينل حظه الكافي من الاهتمام في الأدبيات العربية، سواء في الماضي أو في الحاضر.

ويتناول القسم الثاني من الدراسة استطلاع الدروس المستفادة من التجربة العربية. وعندما حاولنا تناول هذا الجانب تنازعنا أمران: الأول هو التعرف على التوجهات العامة للحركة وما حققته من إنجازات أو شابها من قصور، وهو المقصود بدروس التجربة وعبرها. الأمر الثاني أن في عمل له من الضخامة وبُعد الأثر ما للسوق المشتركة على تصرفات الفاعلين الاقتصاديين (بما في ذلك الأقطار ذاتها، مشارِكة أو عازفة) فإن للتفاصيل الفنية أهميتها، ولا بد من تناولها حتى لا تأتي مقترحاتنا للمستقبل مجملة متجاهلة التفاصيل الفنية التي يمكن أن يؤدي تفاوت الآراء بشأنها خلال مراحل تنفيذ ما يرجى الأخذ به إلى توقف التجربة أو انتكاسها. ونستبق الأمور فنقول أن مثل هذا التجاهل لواقع التفاصيل الفنية كان من أهم دواعي تعثر الكثير من الجهود العربية حتى الآن. غير أن الدخول في هذه التفاصيل وربطها بواقعها التاريخي يبتعد بنا بعض الشيء عن الخط العام الذي لا بد من دوام الرجوع إليه. لذلك فضلنا ترك هذه التفاصيل إلى "دراسة خلفية" ملحقة بهذه الدراسة التي نقتصر فيها على ملخص للدروس المستفادة، مع التركيز على المقارنة بين المحاولات المختلفة، ومع الإشارة إلى مداخل أخرى صاحبت مسار السوق المشتركة والمكونات الأساسية لها.

بهذه الحصيلة ننتقل في القسم الثالث إلى عرض رؤية للمستقبل، آخذين في الاعتبار ما تواتر في الآونة الأخيرة من دعاوى أطلقتها أجهزة العمل العربي المشترك الرسمية والأهلية، وكذلك المقترحات التي قدمها عدد من المفكرين العرب في هذا المجال. وقد وجدنا أنه من اللازم الإشارة إلى الأسس النظرية المستمدة من تحليلنا السابق، وإلى العديد من العناصر الفنية التي تضمنتها الدراسة الخلفية.

القسم الأول
المتغيرات الدولية والإقليمية

أولا - المتغيرات الدولية

(1) تصاعد عوامل التدويل

يكثر الحديث حاليا عن الكوكبة globalization أو العولمة، وعن تحول الكون إلى قرية كبيرة. ولا يقتصر الأمر على ما ترتب على الثورة التكنولوجية الثالثة من تطورات، وما ولدته ثورة الاتصالات من تقارب أطراف كوكب الأرض، واتساع معلومات الإنسان العادي واهتماماته لتشغله بقضايا أقوام لم يكن يكاد يدرك وجودهم في الماضي، وما أتاحته تلك الثورة من تغيرات في إمكانيات التخاطب الجماهيري وأساليب اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها من القرارات. فالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة التي أصبحت سمة بارزة للعصر الحالي تترك آثارا شديدة الوقع على محاولات التكامل الإقليمي وجهود التنمية القطرية. ويمكن إيجازها في الآتي:

1. ترتبط هذه الظاهرة بأمرين بالغَي الأهمية. الأول تزايد حلقات الإنتاج بسبب التصنيع المتوسع لمواد أولية تخليقية، وهو ما أدى إلى ارتفاع المكوّن المعرفي التكنولوجي ليصبح عنصرا إنتاجيا ينضم إلى العناصر الأربعة التقليدية التي اهتم بها علماء الاقتصاد (الطبيعة – العمل – التنظيم – رأس المال)، يتولى قيادة عمليات الإنتاج، ويحل في كثير من الأحوال محل الطبيعة التي كانت السند الأساسي للدول النامية في قسمة العمل التي سادت منذ بدء الثورة الصناعية. الثاني هو دخول منتجات المراحل الوسيطة، سواء في إنشاء الاستثمارات أو في تشغيل الإنتاج، في التبادل التجاري الدولي، وهو ما أنشأ نوعا من التشابك جعل للظاهرة المعروفة بالاعتماد المتبادل دلالة أخرى تضاف إلى الأبعاد التقليدية التي جعلت من "الاقتصاديات الدولية" فرعا قائما بذاته. وكان أهم نتيجة لهذا البعد دخول التكامل الصناعي الرأسي (العمودي) بدرجة أكبر في التعامل الدولي.
2. على الجانب الآخر تطورت عمليات اتخاذ القرار على نحو جعل من الممكن أن تتسع المنشأة في الاتجاه الرأسي، بعد أن كان الفكر النظري لا يحبذ الجمع بين مراحل متفاوتة تحت إدارة واحدة، بسبب اختلاف المعرفة الفنية المطلوبة، وتباين الظروف الاقتصادية لكل مرحلة. ويمكن القول أن النمط الإنتاجي الحديث يجمع بين المركزية التي تغطي مساحة واسعة، واللامركزية التي تتيح لكل من المراحل المتتالية إمكانية اتخاذ القرارات استنادا إلى "تخطيط استراتيجي" يتولاه المركز. ومن ثم أصبح في الإمكان تنامي تدويل العمليات الإنتاجية، وهو ما جعل عابرات القوميات ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد العالمي، له دور جوهري في تحديد تقسيم العمل الدولي. وترتب على هذا أمران: الأول أن هذه العابرات تلعب دورا قويا في تحديد عوامل التشابك الاقتصادي الدولي، الذي يمكن أن يتم في الاقتصادات الأضعف على حساب التشابك الداخلي و/أو التكامل الإقليمي؛ والثاني هو تغيير أنماط التبادل التجاري، حيث تتخصص الاقتصادات الأكثر تقدما في المراحل الإنتاجية الأولية، وتتاح المراحل النهائية للاقتصادات الأضعف. وبناء عليه تصبح الاستثمارات

الأجنبية في منتجات نهائية وسيلة لتحويل التجارة إلى من المسارات التقليدية، لتحل الواردات إلى الدول النامية من السلع الرأسمالية والوسيطة، ومن الخدمات، خاصة الإنتاجية، محل وارداتها من المنتجات الصناعية الاستهلاكية. ويعني هذا أننا بتنا بصدد نوع جديد من الإحلال محل الواردات يصحبه مزيد من استيراد المستلزمات، يجعل الإنتاج كثيف الاستيراد وليس بديلا له.

3. وكان من النتائج الهامة الأخرى التي ترتبت على النمط الجديد للتشابك الاقتصادي الدولي، تغير مفهوم السوق وحدوده. فمصطلح سوق مشتركة ذاته يعترف ضمنا بأن هناك أسواقا مختلفة، وأنه يراد إنشاء قاسم مشترك بينها. وتعتبر السوق الموحدة مرحلة أرقى منها، تتحول فيها الأسواق في الدول الأعضاء إلى العمل كما لو كانت سوقا لاقتصاد واحد وليس اقتصادات متعددة. وفي ظل هذا المفهوم للسوق صيغت معظم النظريات الاقتصادية، التي تناولت في أجزاء منها تداخل العوامل المحدِّدة لكل من جانبي العرض والطلب، بحيث تؤثر تغيرات الواحد في الآخر. غير أن القاموس الاقتصادي اتسع الآن لما يعرف بالأسعار العالمية، وبأن المحدد للأسعار، خاصة بالنسبة للسلع الاتجارية، هي قوى العرض والطلب العالمية وليست القوى المحلية التي تعكس الندرات التي تنسب إليها المزايا النسبية لكل اقتصاد في التعامل الدولي. أحد النتائج التي تترتب على هذا التحول في النظرة إلى قواعد التوازن، أن انشغل جانب من التحليل الاقتصادي بما يطلق عليه اقتصاديات الأسواق، حيث يجري التمييز بين أسواق المنتجات بأنواعها المختلفة، وأسواق عناصر الإنتاج بفئاتها المتعددة. ولم يعد التوازن الاقتصادي لاقتصاد معين رهنا بتوازن كل من هذه الأسواق في داخله، بل بمحصلة تفاعل هذه الأسواق على المستوى العالمي. وتنتقل هذه الظاهرة بطبيعة الحال من حالة القطر الواحد إلى حالة عدة أقطار يجمعها تكامل إقليمي. وسواء بالنسبة للقطر أو للتجمع الإقليمي، فإن وضعه في الإطار العالمي يتحدد بطبيعة العلاقة بين أسواقه الخاصة والأسواق العالمية. فإذا عرفنا درجة التبعية في كل من هذه الأسواق وفق اتجاه الاعتماد المتبادل بينها وبين المستوى العالمي، بحيث تصل إلى أقصاها عندما يعمل أساسا في اتجاه واحد من خارج الدولة أو التجمع إلى داخله، فإننا نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة من التبعية وفق درجات كل من التبعيات الخاصة بالأسواق المختلفة. فإذا كانت التبعية التامة مرفوضة بحكم أنها تحجب عن مراكز اتخاذ القرار الداخلي وظيفتها الأساسية، فإن اختلاف المناهج المتبعة في اقتصادات معينة يعود في الأساس إلى المقاصة التي أجراها كل منها بين درجة التبعية أو الاستقلال في الأسواق الخاصة، بما يتيح الاستمرارية والتواصل للنمو الاقتصادي، وللتنمية بوجه عام.

4. وقد كان أحد الأسواق المحورية في تشكيل العلاقات الدولية وتحديد درجات التبعية، سوق رأس المال. والمشاهد أن الشركات العملاقة تتميز في الأساس بضخامة رؤوس أموالها التي تتعدد فيها جنسيات المساهمين من ناحية، وبقدرتها الهائلة على توجيه حركة الاستثمارات الجديدة من ناحية أخرى. وأمكنها بذلك أن تتحكم في الأسواق الأخرى إلى حد كبير، بل وأن تقرر مدى انفتاح كل نوع منها على الباقين. وكان أحد نتائج هذا التحكم فرض قيود على اندماج أسواق معظم فئات

عنصر العمل، وبخاصة في حركة الكثير منها نحو الدول الأكثر تقدما من الاقتصادات الأقل منها تقدما. وسوف نرى فيما بعد كيف يلعب هذا دورا مهما في صياغة بعض التجمعات الإقليمية، وفي تكييف العلاقات بين هذه التجمعات والكيانات القطرية والإقليمية الأخرى.

5. الظاهرة الأخرى المرتبطة بالجانب المالي هي ظاهرة أسواق الأموال المغتربة (أو اليورو) التي فتحت بابا آخر لاستخدامات النقود، هو تحولها إلى أصل قائم بذاته يجري التعامل فيه على نطاق عالمي، ويجتذب أموالا ساخنة، قصيرة الأجل، تسعى إلى الربح من خلال تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية بوجه خاص، وإلى الاستفادة من فروق أسعار الفائدة للأجلين القصير والمتوسط. وساعد على هذا دخول عابرات القوميات مجال المال، سواء في شكل مؤسسات مالية عملاقة، أو من خلال قيام الشركات العملاقة بتحريك أرصدتها السائلة من موقع لآخر. وقد ترتب على هذا أمران أثرا تأثيرا بالغا على الدول النامية وتجمعاتها الإقليمية. الأول أن حركة رؤوس الأموال لم تعد تعكس – كما تدعي النظرية – تفاوت الندرات النسبية، وتباين الفرص الإنتاجية، بل اتخذت اتجاها معاكسا أقرب إلى المضاربة، وما يصحبها من انهيارات اتخذت شكل ما يسمى بالاثنين الأسود، والأربعاء الأسود. وقد عانت الدول العربية من هذا حيث نزحت الأموال العربية إلى خارج الوطن العربي، وأصبح أحد الهواجس الأساسية للعمل العربي المشترك محاولة استعادتها وتوجيهها إلى توظيفات إنتاجية تعزز التكامل العربي. بل إن الظاهرة ذاتها تكررت على المستوى القومي، حيث انتقلت الأموال من دول العجز إلى دول الفائض تنشد فيها الأمان. الأمر الثاني أن أدوات السياسة النقدية أصبح يتنازع عليها أمران: التعامل مع الأبعاد الاقتصادية لتحقيق استقرار البنيان الاقتصادي الداخلي، والتكيف مع الأوضاع الخارجية للأسواق المالية التي يفوق حجم التعامل النقدي فيها أضعاف حجم المبادلات التجارية. ولهذا الأمر انعكاسه الواضح على إمكانيات تنسيق السياسات النقدية داخل التجمع الإقليمي، بل وعلى حرية استخدام الأقطار لتلك السياسات لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. والنموذج الحي أمامنا هو الصراع الدائر في الاتحاد الأوروبي حول توحيد النقد، والاضطرابات الكبيرة التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي.

6. لعل أخطر المقولات التي ترتبت على ظاهرة الكوكبة، تلك الزاعمة أن دور الدولة القطرية إلى زوال، وأن القياد يترك إلى عابرات القوميات. والواقع أن صعود الوطنية الاقتصادية ارتبط إلى حد كبير بالتطور الاقتصادي الذي اتخذ شكل تسارع في عملية التصنيع، حينما كانت الوحدة الإنتاجية النموذجية هي المشروع الفردي الصغير نسبيا، أو الشركات الوطنية الكبيرة التي بدأتها الولايات المتحدة في أوائل هذا القرن، بعد إعمال قوانين التجارة التي جعلت من الولايات سوقا واحدة كبيرة. ومن ثم اقترن التكامل الاقتصادي بالتوحد السياسي في الفكر الغربي، وتأثر به الفكر العربي. ومشكلة الدول العربية أن حداثة عهدها بالاستقلال يجعلها تغالي في التمسك بالمفهوم القطري مما انعكس بشكل مخل على التكامل الاقتصادي الإقليمي رغم الاستسلام للاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وهو ما قد يجعلها تستجيب للعوامة بمزيد من النزعة القطرية.

(2) اتفاقيات مراكش

على الرغم من أن إعلان بونتا ديل استا وضع قاطرة الجات على مسار جولة أوروجواي منذ سبتمبر/أيلول 1986، وأنه كان يتوقع لها أن تنتهي في أواخر 1989، فقيض لها أن تختتم في مركز المؤتمرات بمدينة مراكش المغربية في 1994/4/15، لتصبح نافذة منذ بداية 1995، فإن معظم دول العالم الثالث ظلت مشغولة بالحوار الدائر بين الثلاثة الكبار: الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان، تترقب ما إذا كان ذلك الحوار سيتحول إلى حرب تجارية ضروس لا تبقي ولا تذر. وعندما انقشع الغبار عن اتفاق هؤلاء (كما كان لا بد أن يحدث)، وجدت تلك الدول نفسها مدعوة إلى التوقيع، لتجابه واقعا تغير عن بدايات مضى عليها نصف قرن من الزمان، وكان حظها في تغييره ضئيلا، بينما وقعه عليها كبيرا. وهكذا بدأت عملية إعادة الحساب وتقدير الآثار، ومن بعدهما إطلاق الصيحات تنديدا بما ينتظر تلك الدول من سلبيات تعصف بالبقية الباقية من آمالها في تضميد جراح الثمانينات التي عرِّفت بأنها "العقد الضائع للتنمية".

ولسنا في مجال رصد ما تتيحه الاتفاقية أو بالأحرى الاتفاقيات التي تمخضت عنها الجولة وبيان انعكاساتها على الدول العربية، فقد توالت الكتابات والمؤتمرات، وساهمت فيها أجهزة العمل العربي المشترك على اختلافها. ما يعنينا مغزى الآثار على هذه الدول بالنسبة لمسار العمل المشترك بينها من ناحية، وبالنسبة لعمليات التكامل ذاتها من ناحية أخرى. يذكر في هذا الصدد أن هناك ثمانية دول تعتبر أعضاء كاملة العضوية في الجات، وهي الإمارات والبحرين وتونس وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا. وتسعى معظم الدول الباقية إلى اكتساب العضوية بعد أن وجدت أن البقاء خارج المنظمة الجديدة يمكن أن يعرّضها إلى مشاكل تفوق تلك التي تترتب على انضمامها. ويلاحظ أن ما يمكن أن تعنيه الاتفاقيات الجديدة من تفضيلات للدول النامية عامة والعربية خاصة لا يزيد كثيرا عما كانت تحصل عليه كثير من هذه الدول باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول متقدمة أو تكتلات هذه الدول، كالاتحاد الأوروبي. وإذا كانت الاتفاقية تسعى في الوقت نفسه إلى إزالة الذرائع التي مكنت الدول الصناعية من اتباع مناهج حمائية كان لها انعكاسات سلبية على عدد من الدول العربية، لا سيما في مجال البتروكيماويات، فإنها تعمل أيضا على تأكيد مبدأ النفاذ إلى الأسواق، وما يتبعه من تحجيم قدرة الدول النامية، منفردة أو مجتمعة، على اتخاذ الجدر الجمركية، التعريفية والأخرى، كأداة لحماية صناعاتها الناشئة. وإذا كان هذا يجعل من السعي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة أمرا حتميا – وهو ما يعتبر أمرا محمودا بحد ذاته – فإن المشكلة هي أن قضية الكفاءة أكثر تعقيدا من مجرد إفساح آجال زمنية تتراوح بين ست وعشر سنوات لتعديل الأوضاع. على أي حال فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار في دراستنا تلك الآجال، وأن ندرك أن الدول المستفيدة منها سيحاول كل منها أن يستفيد من المهلة وفقا لأوضاعه الخاصة. ولا يمكن لأي ترتيب تكاملي جاد أن يغفل هذه الحقيقة.

ويمكن رصد عدد من الأبعاد التي يتوقع أن يكون انعكاسها على الأوضاع العربية مؤثرا على نحو أو آخر في عملية التكامل وإقامة السوق العربية المشتركة؛ وهي:

1. يترتب على التدابير التي تصيب بعض القطاعات التصديرية لدول عربية إلى باقي العالم صعوبات تنعكس على موازين مدفوعاتها من جهة، وعلى نشاطها الاقتصادي ومعدلات نموها من جهة أخرى. فالإلغاء التدريجي **لاتفاقية الألياف المتعددة** يمكن أن يزيل بعض القيود من أمام بعض الدول مثل تونس ومصر والمغرب؛ إلا أنه يعرضها في الوقت نفسه إلى منافسة قوية من جانب دول جنوب شرق آسيا، التي كانت مقيدة حتى الآن بحصص. ويلاحظ أن هذا التقييد جعل هذه الدول تلتف من خلال فرص تتيحها مناطق أخرى، وهو ما دفعها إلى نقل جانب من نشاطها إلى منطقة جبل علي التي أعلنتها إمارة دبي منطقة حرة، فاستفادت من نصيب الخليج من الحصص، وهو ما تم على حساب الصناعات الوطنية في الإقليم. يضاف إلى ذلك أن تحرير الأسواق المحلية داخل الأقطار العربية ذاتها سوف يعرضها إلى منافسة خارجية شديدة. وبعبارة أخرى، فإن الاستثمارات الضخمة التي وُظفت في المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل أوضاع معينة للأسواق المحلية والتصديرية، سوف تتعرض إلى مشاكل هيكلية كبيرة، تنعكس أيضا على معدلات التوظيف، حيث أن هذه الصناعات كثيفة العمالة. وفي الوقت نفسه فإن حظر الاتفاقية لدعم المنتجين لا يترك مجالا أمام هذه الصناعات سوى رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة فاعلية التكاليف، مما يعني خفض تكلفة العمل والمستلزمات المحلية. ولا يتوقع أن تؤدي الترتيبات التكاملية الإقليمية إلى تعويض كامل للأسواق المعرضة للفقدان، أو إلى مواجهة تامة للواردات من الدول القادرة على المنافسة.
2. أدى دخول **الزراعة** لأول مرة في اتفاقية الجات إلى البدء في إحداث تغييرات جوهرية على دعم بعض الدول المتقدمة لإنتاجها الزراعي، وهو ما كان يؤدي إلى وفرة في الإنتاج مع سيادة أسعار معقولة وضمان مستويات دخل مقبولة للمزارعين. وسوف يترتب على ذلك اتجاه صعودي لأسعار المنتجات الزراعية، وانكماش في المعروض العالمي، قد يدفع الكثير من المنتجين إلى التوسع في الإنتاج، مع حدوث ترشيد في الاستهلاك. غير أن المتوقع أن ترتفع كلفة الواردات العربية من الحبوب والسكر بما لا يقل عن 25 %. على الجانب الآخر قد تستفيد بعض المنتجات الزراعية التصديرية لدول عربية (أساسا من دول المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي)، خاصة الزيوت النباتية، وبعض أنواع الخضر والفواكه والزهور والنباتات العطرية والطبية.
3. و المحصلة النهائية للترتيبات الزراعية هي ارتفاع فاتورة **واردات الغذاء العربية** التي تعتبر من أعلى الفواتير في العالم، إذ بلغت مؤخرا 17 مليار دولار. وبقاء الفجوة الغذائية واتساعها يعني تفاقم التبعية للخارج، كما أنه يعني تزايد العجز الكلي لموازين المدفوعات العربية، وهو ما يضيف إلى مشاكل التكامل. ويلاحظ هنا أن السلع الزراعية كانت من أكثر سلع التبادل التجاري العربي البيني حظا في إزالة العوائق أمامها منذ أكثر من أربعين عاما. ورغم انشغال العمل العربي المشترك (بما في ذلك القطاع الخاص) منذ أوائل عقد الثمانينات بوجه خاص بمشاريع الأمن الغذائي، فإن الحصيلة تظل هزيلة.

4. يؤدي **استثناء النفط والغاز** من أحكام الاتفاقية إلى ترك أسواق هذه السلع لتحكُّم القوى المستهلكة الكبرى، بعد أن تراجعت قوة الأوبك خلال العقد الأخير. ويتيح هذا إمكان مشاركة تلك القوى لمنتجي هذه المواد في دخولهم، عن طريق الإتاوات التي تفرض تحت دعاوى مختلفة، مثل ضريبة الكربون التي ابتدعها الاتحاد الأوروبي، والتي يقدر لها أن تصل في عام 2000 إلى 10 دولارات للبرميل. ويشتد وقع هذه الضريبة على الدول العربية المصدرة للنفط التي تزود العالم بما يقارب 40 % من الصادرات العالمية. ولهذه التطورات مغزاها بالنسبة لعدة أمور تؤثر في الاقتصاد العربي وتوجهاته التكاملية. فهناك حاجة لمراجعة مغزى الدعوة إلى "الاعتماد المتبادل على جسر النفط" التي كان يقدر لها أن تعزز التنمية في الدول المصدرة للنفط، عن طريق تدعيم العلاقات بينها وبين الدول المستهلكة له. وتعتبر تلك التطورات مؤشرا واضحا على عزم الدول المستهلكة الكبرى على استبقاء القدرة على التحكم في سوق النفط والغاز، مما ينعكس سلبا على عائدات الدول العربية من النفط، وينهي مسلسل الفوائض التي شغلت العالم بعمليات إعادة التدوير.
5. غير أن صناعة **البتروكيماويات** تظل عرضة لدعاوى أن أسعار الخامات الداخلة فيها تحتوي على عنصر دعم يجب إزالته. ويعني هذا أن العرب يُحرَمون من الحصول على السعر الكامل لثرواتهم النفطية، وفي الوقت نفسه يتحملون فروق الأسعار العالمية، مما يعرض هذه الصناعة إلى منافسة شديدة من الدول منخفضة التكاليف مثل كوريا والصين. ومعلوم أن هذه الصناعة، بحكم روابطها الأمامية والخلفية تتيح فرصا عالية للتكامل الرأسي، ومن ثم يمكن أن تلعب دورا مهما في توثيق الروابط الإقليمية.
6. سيؤدي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلى خسائر للبلاد العربية التي كانت تتمتع بمعاملة جمركية تفضيلية، من خلال تآكل هوامشها التفضيلية. وسيؤثر هذا بوجه خاص على الصادرات التي ارتبطت **باتفاقيات تفضيلية** مع الاتحاد الأوروبي كانت تعطيها تخفيضات جمركية تتراوح بين 20 % و 100 % من معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من أطراف ثالثة. وسيترتب على إزالة هذه المزايا نتيجة تطبيق شرط **الدولة الأولى بالرعاية** اشتداد المنافسة من جانب الدول التي لم تكن تتمتع بها. وقد كان بوسع الدول العربية لو أنها أقامت تكتلا تجاريا واحدا أن تستفيد من الاستثناء من هذا المبدأ، فتعامل كعضو واحد في الجات، يسمح لها بإعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها. وكان من الممكن أن يعطي ذلك دفعا هاما للقطاع الصناعي العربي، وأن يسمح بتفادي الانعكاسات السلبية لهذه الاتفاقية.
7. في ظل الإجراءات الحمائية التي لجأت إليها الدول، خاصة الصناعية، في العقدين الأخيرين، وفي ظل **سياسات التصنيع** التي تبنتها الدول النامية، كانت هناك محاولات للالتفاف من جانب عابرات القوميات للاستثمار داخل الأسواق المحمية، عملا للاستفادة من الحماية، وتخطيا لما تضعه هذه الحماية من عوائق في وجه التصدير إلى أسواقها. وسوف يترتب على التخلص التدريجي من الإجراءات الحمائية إلى التقليل من أهمية الحاجة إلى تلك المحاولات الالتفافية، خاصة مع بقاء البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا عند مستويات مرتفعة، وتعرض الاقتصاد الياباني للركود.

وسوف يكون المستفيد الأكبر هو الدول حديثة التصنيع (بما فيها الصين) كمجموعة، وإن تنافست فيما بينها. ولا بد من تعديلات هيكلية كبيرة للقطاعات الصناعية العربية.

8. كانت الاتفاقيات الدولية المتعلقة **بحقوق الملكية الفكرية** تقع خارج نطاق اتفاقيات الجات، ولم تكن الدول العربية مشاركة فيها، وهو ما عرّضها إلى خسائر في عدد من النواحي، خاصة صناعة النشر والمصنفات الأدبية والفنية والعلامات التجارية. وسوف يؤدي إدراج حماية الملكية الفكرية في اتفاقيات مراكش إلى رفع تكاليف التصنيع، بسبب ارتفاع أسعار براءات الاختراع بشكل عام، في ظل السياسات التي اعتمدت مبدأ استيراد التكنولوجيا من الخارج، بل ومقايضتها في بعض الدول بالنفط.. فبينما تهدف الاتفاقيات الأخرى إلى إزالة القيود الحمائية، فإن هذه الاتفاقية تسعى إلى فرض حماية لحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق احتكارات تكنولوجية، وزيادة تدفقات عائداتها من الدول العربية، والنامية عامة، إلى الدول المتقدمة تكنولوجيا، مما يرفع تكاليف الإنتاج ويقلل من فرص تطبيق أساليب الهندسة العكسية التي تمكنت بواسطتها عدة دول نامية من إدخال صناعات جديدة. ورغم أن الصناعات الغذائية تعتبر من المجالات الواسعة أمام الدول النامية، فإن قدرة هذه الصناعات على المنافسة تتوقف على إمكانيات النهوض بها من خلال التطورات الهامة في المجالات البيوتكنولوجية. كما أن الصناعات الدوائية التي قوامها الأساسي هو البحث والتطوير ستتعرض لصعوبات مماثلة. ويذكر أن هذه كانت من بين القطاعات التي اهتم بها كل من مجلس الوحدة ومركز التنمية الصناعية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية). كذلك سوف تتأثر إمكانات تطوير الصناعات التي بدأت تحظى باهتمام عربي، مثل الصناعات الإليكترونية والبتروكيماوية، وهي صناعات تحتاج إلى أسواق واسعة. ويقتضي الأمر تعاونا عربيا وثيقا على إنشاء المؤسسات التي تحمي الملكية الفكرية في الجوانب المشتركة، مثل النشر والأداء الفني بمختلف جوانبه، والتي تكفل تسجيل براءات الابتكار والاختراع والاستفادة منها في ظل تطوير مشترك لأجهزة البحث العلمي، حتى لا تتحول إلى نزيف أخر لصالح الدول المتقدمة.

9. أدخلت **الخدمات** في جولة أوروجواي، ويشرف على الاتفاقية الخاصة بها مجلس تجارة الخدمات. وتتضمن الاتفاقية الكثير من الاستثناءات والإعفاءات نظرا للدور الهام الذي تلعبه للتشريعات الوطنية بالنسبة للخدمات، وعدم انطباق فكرة الحدود الوطنية السائدة في حالة التجارة السلعية عليها، فضلا عن عدم التجانس أو التشابه في أسواقها. ومعلوم أن الدول العربية تعاني من عجز كبير في قطاعات عديدة من الخدمات المتطورة تكنولوجيا. من جهة أخرى ترتبط الدول العربية فيما بينها باتفاقيات ثنائية عديدة في بعض الـمجالات مثل النقل البحري والنقل البري والإنتاج الفني المسموع والمرئي. وأمامها عشر سنوات تستطيع طلب استثنائها خلالها من شرط الدولة الأولى بالرعاية حتى بالنسبة للاتفاقيات المعقودة مع دول غير أعضاء أو بسبيلها إلى الانضمام (ومنها دول عربية كما ذكرنا). وتلتزم الدول بمبدأ الشفافية والعلانية بالإفصاح عن الاتفاقات المعقودة، وبإخطار مجلس الخدمات عن التعديلات في الإجراءات والتشريعات الخاصة بالخدمات. بل إن الدول مطالبة بإبلاغ مجلس تجارة الخدمات عما إذا كانت لديها رغبة في التفاوض مع دول

أخرى حول الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية للمشتغلين بالخدمات المهنية. على أنه يسمح للدول النامية بالدخول في اتفاقيات ثنائية أو إقليمية لتحرير بعض قطاعات الخدمات مع دول أخرى (متقدمة أو نامية) مع الإبقاء على إجراءات تقييدية ضد الأطراف الأخرى، فضلا عن إجازة منح رعايا الدول الأطراف معاملة أفضل إذا كانوا من دول نامية، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الدول العربية. غير أن تحرير الخدمات في قطاع كالمصارف والتأمين يعرض التنمية والتكامل الإقليمي لصعوبات، ليس فقط لأن الدول النامية تبقى عاجزة عن مواجهة المنافسة من جانب الدول المتقدمة، بل وكذلك لأن هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في تعبئة الموارد المحلية والإقليمية وفي توجيهها لأغراض التنمية، وهو ما يضيف إلى قائمة الأدوات التي تتناقص فرص استخدامها لأغراض التكامل الإقليمي.

10. تتشابك أنظمة تجارة الخدمات مع أنظمة **الاستثمار الأجنبي**، حيث جرت العادة على فرض قيود على ما يحمّله هذا الاستثمار للدولة المضيفة من أعباء تجارية، سواء من حيث المكون الاستيرادي أو متطلبات التصدير. وأدى انتشار القيود في حوالي 100 دولة إلى تحميل عابرات القوميات خسائر تجارية تتجاوز مليار دولار سنويا. ولذلك عبرت عن الرأي القائل أن هذه القيود هي في جوهرها قيود غير تعريفية وإعانات، ومن ثم يجب إخضاعها للجات. وتفرر الاتفاقية الخاصة بالإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة Trade Related Investment Measures (TRIMS) ما يتعارض مع المادتين 3 و 11 من اتفاقية جات 1994. وتشمل الأولي القواعد التالية:

- إلزام المنشأة بشراء أو استخدام منتجات من منشأ وطني، أو من أي مصدر وطني آخر، سواء في شكل كمي أو شكل قيمي لمنتجات معينة أو في شكل نسب لكميات أو قيم إنتاجها المحلي (شرط المحتوى المحلي).
- اشتراط تقييد مشتريات المنشأة أو وارداتها بمقدار يرتبط بكمية أو قيمة منتجاتها المحلية التي تقوم بتصديرها (من شروط التوازن التجاري).

أما الإجراءات التي تتعلق بما تنص عليه المادة 11 بشأن إلغاء القيود الكمية فتشمل:

- القيود على ما تستورده المنشأة لأغراض الاستخدام في الإنتاج المحلي أو ما يتعلق به، سواء بصورة مطلقة أو في شكل نسب كمية أو قيمية مما تقوم بتصديره من الإنتاج المحلي (من شروط التوازن التجاري).
- القيود على ما تستورده المنشأة لأغراض الاستخدام في الإنتاج المحلي أو ما يتعلق به التي تتخذ شكل تحديد النقد الأجنبي المتاح له بنسبة مما تجلبه من نقد أجنبي (شرط توازن النقد الأجنبي).
- إلزام المنشأة بتصدير أو البيع بغرض التصدير لمنتجات معينة، أو لكميات أو قيم معينة من المنتجات أو لنسبة من كمية أو قيمة إنتاجها المحلي (إعانات تصدير).

وعلى الدول أن تبلغ خلال 90 يوما من بدء منظمة التجارة العالمية عما تطبقه مما سبق، وتتعهد بإزالته خلال فترة محددة (سنتين للدول المتقدمة، وخمس للنامية، وسبع للأقل نموا).

ويجوز إطالة فترة الاستثناء الدول النامية التي تعاني من صعوبات خاصة، كما قد تعفى مؤقتا إذا ما واجهت مشاكل في ميزان المدفوعات.

11. تعرضت اتفاقيات مراكش لتنظيم عملية تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن **العقود الحكومية** الكبيرة المنفذة وفق قواعد نظم وقوانين المناقصات والعطاءات المحلية. ففيما عدا العقود باتفاق مع أطراف ممولة خارجية (دول، أو مؤسسات كالبنك الدولي أو هيئة المعونة الأمريكية) والتي يُنص فيها على أسلوب طرح المناقصات والعطاءات الممولة عن طريقها، كان الشائع هو تفضيل الموردين المحليين، أو الموردين من دول يقوم معها اتفاقيات تعاون وتكامل. ويتحتم الآن إزالة هذا القيد وفتح الباب أمام الموردين والمقاولين الأجانب والمواطنين على حد سواء، وهو ما يعرّض القطاعات المحلية إلى منافسات شديدة، ولكنه في الوقت نفسه يساعد على انتقال رؤوس أموال وتكنولوجيات متباينة، يقابله ضغوط على موازين المدفوعات نتيجة التغير في مصادر التوريدات وفي جنسيات مستحقي الدخول المتولدة عن هذه العمليات. ومن المحتمل أن يعاني قطاع المقاولات العربي من جراء هذه المنافسة، ولكن تنفتح أمامه في الوقت نفسه فرص القيام بعمليات في الخارج، خاصة في المشروعات التي تمولها صناديق التنمية العربية، شريطة أن يتطور هذا القطاع، ويعاد تنظيمه على أساس إقليمي أعلى كفاءة من الوحدات القطرية.

12. وتسمح الاتفاقية لأي دولة بالدخول في اتفاق للتكامل التام **لأسواق العمل** مع دول أخرى بشرط إعفاء رعايا تلك الدول من تصاريح العمل والإقامة. ويتيح هذا للدول العربية الأعضاء في الجات أن تبرم فيما بينها اتفاق تكامل لسوق العمالة يسهل انتقال العمالة العربية، كأحد أركان السوق المشتركة. غير أن هذه الإمكانية لا يرافقها إلزام الدول بإزالة القيود على انتقال العمالة بصورة عامة، إذ أن الدول الصناعية أصبحت شديدة الحذر من تدفق الأيدي العاملة إليها من دول الجنوب وهو ما يثير مشاكل معقدة أمام دول المغرب العربي في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

13. وقبيل إبرام اتفاقيات مراكش أعربت الولايات المتحدة عن ضرورة إدراج **الشرط الاجتماعي** الذي يربط بين معايير العمل الدولية والحقوق الأساسية للعمل وبين القواعد المنظمة لحرية التجارة وهو ما أيدته الدول الصناعية وعارضته الدول النامية بشدة. والواقع أن الهدف من إثارة هذا الموضوع هو الالتفاف على حماية أسواق الدول الصناعية من المنافسة المترتبة على الانخفاض في تكاليف الإنتاج في لدول النامية الراجعة إلى عدم الالتزام بمعايير العمل (بما في ذلك تشغيل الأحداث) التي سعت الدول الصناعية إلى إقرارها بعد أن اجتازت مراحل التقدم التي شهدت فيها مختلف ضروب استغلال القوى العاملة. وإذا كانت القضية قد أغلقت إلى حين، خاصة في مواجهة الانتقادات التي وجهت إلى عدم الاعتراف بحق عنصر العمل في الانتقال، فإن من المنتظر إعادة إثارتها في مرحلة مقبلة، خاصة وأن كثيرا من عناصر الاتفاقيات سوف يكون موضع مراجعة بعد خمس أو عشر سنوات.

14. اعتبارا من جات 1947 جاءت المادة 24 مجيزة لاستثناء **الترتيبات التكاملية الإقليمية** من شرط الدولة الأولى بالرعاية، واعتبار هذه الترتيبات بمثابة كيانات جمركية تنطبق عليها القواعد التي

تتضمنها الاتفاقية. وتنظر المادة إلى هذه الترتيبات على أنها تنسجم مع السياق العام للاتفاقية من حيث سعيها إلى تحقيق المزيد من حرية التجارة بين أعضائها، شريطة ألا يصطحب ذلك بقيود على التبادل مع أطراف أخرى. وتبيح المادة تقديم تسهيلات لدول مجاورة بغرض تسهيل النقل عبر الحدود. وتعترف المادة بالاتحاد جمركي أو بترتيبات إقامته شريطة ألا يترتب عليها زيادة في الرسوم أو القيود الأخرى عما كان قائما بوجه عام قبل إنشائه. كما تعترف بمنطقة التجارة الحرة أو بترتيبات إقامته شريطة ألا يصحبها رفع الرسوم أو القيود الأخرى على أطراف أخرى من جانب الدول الأعضاء فيها. وفي الحالتين يجب أن تكون الترتيبات الخاصة بإقامة كل من هذين النظامين متضمنة لبرنامج أو جدول لاستكمالهما في خلال فترة زمنية معقولة. وللأطراف المتعاقدين (أعضاء الجات) أن يناقشوا هذه الترتيبات وأن يقترحوا تعديلات عليها للتأكد من أنها سوف تقود إلى الصيغة التكاملية المقترحة، بينما يحق لأعضاء التكامل بطلب التشاور معهم حول أي تعديلات يقترحونها ويرون فيها ما يعوق استكمال الصيغة التكاملية المعنية. ويعرف البند الثامن من المادة المذكورة **الاتحاد الجمركي** بأنه تحويل عدد من الكيانات الجمركية إلى كيان واحد يتم فيه إلغاء جميع الرسوم والقيود الأخرى (عدا المنصوص عليها في المواد 11 – 15، و 20) بالنسبة للجزء الغالب من التجارة بين الكيانات الأعضاء في الاتحاد، أو على الأقل من التجارة في المنتجات الناشئة فيها، كما تطبق كلها نفس الرسوم والإجراءات الأخرى على تجارة كل منها مع أطراف أخرى خارج الاتحاد. أما **منطقة التجارة الحرة** فهي تجمّع من كيانين أو أكثر من الكيانات الجمركية يجري فيه إلغاء الرسوم والإجراءات التقييدية الأخرى (عدا ما تنص عليه المواد 11 – 15، و 20) بالنسبة للجزء الغالب من التجارة بين الكيانات الأعضاء في المنطقة في المنتجات الناشئة فيها.

وقد أضافت جات 1994 تفاهما حول تفسير المادة 24 المشار إليها في البند الأخير. فعند تقدير مدى الالتزام بعدم رفع الرسوم عن المستوى السائد قبل الدخول في ترتيبات تكاملية، يقوم التجمع التكاملي بحساب المتوسط المرجح للتعريفات المطبقة في فترة أساس ممثلة يختارها، ثم تتولى أمانة منظمة التجارة العالمية حساب متوسطات الرسوم الجارية المطبقة على كل من الدول الأعضاء للتأكد من مدى الالتزام بالشرط المذكور. وتعتبر **الفترة المعقولة للترتيبات** اللازمة لتحقيق التكامل المسموح به **عشر سنوات على الأكثر**. فإذا أراد التجمع تجاوز هذا المدى كان عليه أن يقدم تبريرا مقنعا إلى مجلس التجارة في السلع. كذلك ينص التفاهم المذكور على كيفية التفاوض حول الإجراءات التعويضية، ويقصد بها التخفيضات التي يجب منحها مقابل ارتفاعات يرغب اتحاد جمركي إحداثها بالنسبة لسلع معينة. من جهة أخرى فإنه عندما يؤدي تكوين اتحاد جمركي إلى تخفيضات في بعض التعريفات فإنه لا ينشأ التزام بمقابلته من جانب باقي الأعضاء المتعاقدين في الجات. ويتعين على التنظيم التكاملي أن يتخذ من الإجراءات ما يراه كفيلا بتحقيق التزام أعضائه بجات 1994. وفي هذا الصدد يشار إلى التفاهم الخاص بتسوية النزاعات وفق المادتين 22 و 23 من جات 1947. فإذا قرر

جهاز تسوية النزاعات أن هناك مخالفات لنصوص جات 1994 ولم تقم التجمعات المعنية بإزالتها، جاز إقرار تعويضات أو حرمان من مزايا، مع قيام الأعضاء بالنظر بعين التقدير لوجهة نظر الآخرين.

يتضح مما تقدم أن جولة أوروجواي تحولت بالجات من اتفاقية بين عدد من الدول المتفاوضة على مستوى عالمي حول ما من شأنه تحرير التبادل التجاري، وبالأخص بالنسبة للسلع الصناعية، إلى تنظيم عالمي تشرف عليه منظمة عالمية (**منظمة التجارة العالمية** World Trade Organization, WTO) لا تزال هي أصغر المؤسسات العالمية إذ أن عضويتها بلغت 121 دولة، ويغيب عنها عدد من الدول العربية ودول نامية أخرى. بل إنه باستثناء الكويت وموريتانيا (1963) ومصر (1970) فإن باقي الدول العربية الأعضاء انضمت خلال التسعينات (بينما انسحبت سورية ولبنان بعد أن كانتا من أوائل المشاركين). ويبدو أن معظم الدول العربية (ودول غير أعضاء أخرى) ستسعى إلى اكتساب العضوية في وقت قريب، إدراكا منها أن البقاء خارجها يتيح للدول المشاركة (وهي الغالبية) أن تتخذ حيالها إجراءات لا تملك أن تردها، لا سيما أنه تظل منفردة إذ أنها لا تملك أن تنشئ معا تنظيما منافسا أو بديلا. ويعني هذا أن الدول العربية يمكنها أن تشكل حوالي سُبع العضوية الحالية أو القريبة للمنظمة الجديدة، وهو ما يهيئ لها أن تلعب دورا مؤثرا. ويشير التحليل السابق إلى أن آثار الصيغة التي جاءت بها الاتفاقيات تتفاوت من دولة إلى أخرى؛ غير أن هذا لا يعني عدم التنسيق للتعاون على تحقيق مطالب كل منها وفقا لنصوص الاتفاقية. من جهة أخرى فإن النصوص المتعلقة بالتكامل الإقليمي تتطلب مراجعة دقيقة للموقف العربي في ضوئها، وهو ما سنتناوله فيما بعد.

(3) تنامي التكتلات الإقليمية

وكما يبدو الحديث عن الكوكبة حديثا معادا، فإن الحديث عن أننا نعيش اليوم عالما لا مكان فيه إلا للكيانات الكبيرة أصبح قولا يردد على أنه من حقائق العصر التي يكفي الاستشهاد بها إما لانتقاد مجافاتها، أو لاستخلاص أنه لا بد من محاكاتها. ففي كثير من الأدبيات التي تتناول التجربة العربية، يثار انتقادها من حيث أنها رغم بداياتها المبكرة نسبيا لم تتقدم كثيرا، بعكس تجارب أخرى صاحبتها، في مقدمتها التجربة الأوروبية الغربية. ويستخلص من أن الظاهرة تنامت رغم ما أصابها من نكسات، كانت التجربة العربية واحدة منها، أن على العرب أن يبادروا إلى العودة إلى الطريق الذي يبدو أنه السوي باعتراف الشواهد العديدة. غير أن القضية ليست مجرد أن هناك منهجا يبدو حائزا لقدر كبير من التأييد، فلا بد من الأخذ به. بل أن الأمر يقتضي معالجة ناحيتين: الأولى أن نجاحه في حالات بعينها وفشله في حالات أخرى يعني أن هناك مقومات النجاح ودواعي الفشل، يجب التعرف عليها، بما في ذلك ما أصاب التجربة العربية ذاتها. والثانية أن التطورات في أقاليم أخرى لها انعكاسات عديدة على الوطن العربي وعلى أقطاره لا بد من رصدها وأخذها في الاعتبار.

أ - تجربة الجماعة الأوروبية

ترجع أهمية تجربة الجماعة الأوروبية إلى أنها تنطوي بشكل بارز على البعدين السابق الإشارة إليهما. فمن ناحية يعتبر نجاحها في الاقتراب من أول وحدة إقليمية في تاريخ البشرية بإرادات الشعوب

عن طريق المنهج التكاملي الاقتصادي أمرا جديرا بالتأمل بشكل عام، وبالنسبة لمنطقة يلعب فيها البعد القومي دورا أساسيا في الدعوة إلى التوحد السياسي والاقتصادي، بشكل خاص. ومن ناحية أخرى فإن موقع هذه الجماعة وحجم العلاقات التاريخية والحالية بينها وبين الوطن العربي يجعل لما يحدث فيها دلالاته الهامة بالنسبة للمستقبل الاقتصادي للدول العربية والتكامل بينها:

1. يشار إلى الارتفاع في **نسب التجارة البينية** من 38 % في 1958 إلى 56 % في 1970 بالنسبة لجماعة الستة، ثم إلى 60 % لجماعة الاثنتي عشر في 1990، مع ما صحب ذلك من نمو نصيب الجماعة من التجارة الدولية من 25 % في بداية الفترة إلى 42 % في نهايتها، ويعتبر دليلا على الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل في النهوض بالتجارة البينية، ومن ثم في تغذية النمو الاقتصادي وفق مقولة روبرتسون الشهيرة (1938): أن "التجارة محرك النمو" "Trade is the Engine of Growth". بالمقابل يجري التنديد بأن التجارة العربية البينية ظلت تراوح موقعها دون العشرة بالمائة. ويثير هذا **جدلية التجارة والنمو**، مما يقتضي مراجعة النظرية الاقتصادية وبيان الشروط التي تصح فيها العلاقة على النحو المزعوم، وهو ما سنقوم به في القسم الأخير. يكفي هنا أن نشير إلى حقيقتين. الأولى أن بدايات التكامل الأوروبي صاحبت إعادة بناء أوروبا واستعادتها قدراتها الذاتية والتخلص تدريجيا من الاعتماد غير العادي على الاقتصاد الأمريكي. الثانية أن نقطة البدء كانت عند مستوى تشابك اقتصادي مرتفع جعل من عوائق التجارة البينية حائلا دون القدرة على الاستمرار في توسع القدرات الإنتاجية التي تأثرت كفاءتها الإنتاجية نتيجة لذلك. وبالتالي، فإن القول أن التجارة محرك للنمو لا يجب أن يفسَّر على أنها مولّد generator للنمو.
2. وقد قامت كل من الدول الأعضاء بحساب **المنافع والأعباء** المترتبة على المشاركة في التجمع التكاملي. ومن المعلوم أنه عندما تزعمت بريطانيا إنشاء منطقة حرة للسلع الصناعية فقط، فضلت الدول الاسكندنافية الدخول فيها نظرا لقوة روابطها التجارية معها. أي أن حركة التجارة هي التي حددت مقومات التجمعات التكاملية وليس العكس.
3. على الرغم من أن أوروبا الغربية ظلت حتى وقت قريب تشكو من عدم بلوغ **التنسيق النقدي** ذلك المستوى الكافي لانسياب رؤوس الأموال فيما بين دولها بغير عائق، فإنها عمدت في البداية إلى تذليل الصعوبات التي كانت تشكو منها جميعا بسبب ندرة ما يسمى بالعملات الصعبة (الدولار الأمريكي بوجه خاص) في ظل ما كانت تشكو منه جميعا من عجز في موازين مدفوعاتها، وذلك عن طريق إقامة **اتحاد المدفوعات الأوروبي** الذي ساعد خلال الخمسينات على تحقيق قابلية التحويل للعملات الأوروبية. وقد ساد اعتقاد لدى العرب أن ترتيبا مماثلا يحقق نفس النتائج، وفي الوقت نفسه يزيل عائقا مهما في وجه تدفق التجارة عبر الحدود. وقد تجاهل هذا الاعتقاد الحقيقة التي أشرنا إليها، وهي أن نسبة مرتفعة من التبادل التجاري كانت تتم بين الدول ذاتها.
4. كان للتكامل الأولي في **قطاع الفحم والصلب** فضله في شحذ أدوات التكامل. وقد ساعد هذا على قبول مقومات ثلاثة للجماعات الأوروبية. الأول وجود سلطة فوق وطنية لها حدود في تجاوز

سلطات الدول الأعضاء دون إلغائها بالكامل. الثاني وجود نوع من التمثيل الشعبي، تحول إلى برلمان أوروبي، أصبح فيما بعد يتكون بالاقتراع المباشر، ويتأهب حاليا لممارسة بعض السلطات التشريعية، بعض أن كان استشاريا. الثالث هو وجود محكمة عدل تفصل في الخلافات بين الدول الأعضاء وبين مؤسساتها وأجهزة الجماعة ذاتها، استنادا إلى وثيقة أساسية هي معاهدة إنشاء الجماعة التي أعدت بعناية وبشيء من التفصيل، وليس من باب إرجاء النواحي الخلافية إلى وقت لاحق، دون ادعاء أن الدول هي صاحبة الاتفاقية تفسرها كيف شاءت وتعدلها بقرار منها وليس وفق قواعد محددة، حتى وإن كانت منصوصا عليها. ويعزز هذا سلوكيات تقر بدور الشعوب في المشاركة في صنع القرار، وتشدد على احترام القوانين والتعهدات.

5. من جهة أخرى فإن التكامل الأصغر، وهو **البنيلوكس**، لم يكن هو الأقوى اقتصاديا أو الأغنى، ومن ثم لم يكن نجاحه مؤثرا للحد الذي يشجع على الإقتداء به. بل كان شعور هذا التجمع بأنه لكي يعظم استفادته عليه أن يلتحق بتجمع أكبر هو الذي جعل دوله تتبنى بناء الجماعة الأوروبية الأكبر. من جهة أخرى فإنه عندما بدأت الجماعة تتوسع وتضم دولا أدنى من الأعضاء القدامى في مستويات النمو، كان على الأخيرين، كما كان في وسعهم، أن يمدوا يد العون لها، وأن يضعوا برامج محددة لتمكينها من اجتياز المراحل التي فاتتها دون إرهاق لإمكانياتها. وهنا نلاحظ أن ضم مثل هذه الدول (دول الجنوب الأوروبي) كان الدافع إليه سياسيا في المقام الأول. ويلعب مثل هذا الدافع دورا مناظرا في الامتداد بعلاقات الجماعة إلى خارج حدودها، شرقا وجنوبا.
6. وحينما استنفد توسع التجارة الإمكانات الكامنة في الهياكل الإنتاجية القائمة، أدركت الجماعة أن مزيدا من التقدم والنمو يرتبط بالتخلص من الصناعات الضامرة declining industries وإعادة هيكلتها، والدخول في الصناعات النامية development industries التي تتطلب بناء قاعدة بحثية متطورة، تتجاوز إمكانات ومجالات اهتمام الشركات الإنتاجية الضخمة. ومن هنا كانت المشاركة في مشاريع بحثية في مجالات واعدة، تعبأ لها موارد بشرية ومادة من جميع الأعضاء، رغم أنهم في عداد القوى الصناعية الكبرى، وذلك وفق **سياسة تكنولوجية إقليمية**. أي أن توليد النمو في قطاعات جديدة تطلّب تعاونا خارج النطاق التقليدي لعمل السوق المشتركة.
7. ورغم **حريات الحركة** التي أتيحت منذ البداية لعناصر الإنتاج، فإنها لم تكن هي المقوّم الأساسي للتكامل، خاصة وأن معظم الدول الأعضاء كانت تشكو من نقص في العنصر البشري نتيجة ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من خسائر هائلة، أصابت في الوقت نفسه هياكل الإنتاج، مما جعل هذا النقص يصطحب أيضا بنقص في التشغيل، وهو ما دفع رأس المال الأمريكي إلى أن ينفذ إلى دول السوق مستفيدا من تنظيمها التكاملي، ومحققا تحولا في صافي الاستثمارات الخارجية إلى أوروبا بعد أن كان يتجه تقليديا منها إلى الولايات المتحدة. ومن ثم فإن نظرية التكامل التي صيغت في ضوء التجربة الأوروبية، جعلت من تحرير التجارة مدخلا يؤدي إلى إعادة تقسيم عمل على نحو يحقق ما نادت به نظرية التجارة الخارجية (هكشير – أولين – ساملسون) من تقارب معدلات دخل عناصر الإنتاج عبر الحدود، بحيث يعمل تحرير حركة عناصر الإنتاج

في مرحلة تالية على مواجهة التقلبات التي تتعرض لها اقتصادات الدول الأعضاء. ويقتضي الأمر مقارنة دقيقة بين البناء النظري المنسجم مع التجربة الأوروبية، وبين الواقع العملي للدول العربية، وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد.

8. وحينما اتجهت الجماعة الأوروبية إلى الاستفادة مما يتيحه اتساع السوق من إمكانية قيام منشآت إنتاجية ضخمة، عمدت إلى تشجيع **الاندماج بين المنشآت عبر الحدود**، وهو ما يعني أن إعادة تقسيم العمل نتيجة التكامل لا يعني بالضرورة انتقالا كاملا لصناعات بعينها من دولة إلى أخرى، كما يعني أن التطوير لم يكن بمجرد إقامة مشروعات مشتركة التمويل، بل العبرة بالمشروعات التي تتيح استخداما أفضل لعناصر الإنتاج المتاحة في كل الدول الأعضاء، ومن تقنيات الإنتاج المختلفة. وكان القيد الوحيد هو عدم المساس **بالمنافسة الحرة**، ومن ثم ظلت المحكمة الأوروبية ساهرة على عدم اكتساب بعض المنشآت وضعا مسيطرا dominant position يضر بالمنافسة، ولو اقتضى الأمر إلغاء بعض اتفاقيات الاندماج.

9. ظاهرة أخرى جديرة بالاعتبار في هذه التجربة، هي أنه لم يكن يعيب الجماعة أنها بدأت بعدد محدود من الدول، أو أن تجمعات أخرى قامت إلى جوارها. فالتجمع الذي قام منذ البداية واتخذ شكل جهاز بحثي متسع النطاق هو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الذي يتجاوز في عضويته أوروبا، والذي كان مهددا في فترة معينة بالإلغاء، لكنه لم يجعل من نفسه بديلا أو منافسا، بل خادما ومعززا لقضايا التكامل. التنظيم البديل كان هو رابطة التجارة الحرة، لكنه ضم دولا مختلفة، تركته الواحدة تلو الأخرى إلى الجماعة عندما سمحت لها الظروف بذلك. من جهة أخرى فإن اتفاقية الإدماج بين الجماعات الثلاث (الفحم والصلب، واليوراتوم، والاقتصادية) التي تمت في 1965، كانت مؤشرا إلى أن **الإطار المؤسسي بدأ متسعا ثم أخذ يتجمع** تحت راية جماعة واحدة، على عكس ما هو مشاهد على الصعيد العربي,

10. وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن الجات، كان واحدا من أركان الجماعة توفير الاستقرار عن طريق ضمان مستوى معاشي مناسب للزراع رغم أنهم يشكلون حوالي 5 % من القوى العاملة في الجماعة، مع المحافظة على أوضاع المستهلكين، ومن ثم التكاليف الصناعية. وكان هذا من خلال **السياسة الزراعية المشتركة** التي بلغ ما يخصص لها حوالي 70 مليار وحدة نقد إيكو. ويشهد الحوار المطول الذي دار خلال جولة أوروجواي، والذي انضمت إليه اليابان كطرف يدعم هو الآخر الزراعة الرئيسية لديه (الأرز) على أن التحرير المطلق للتجارة له عواقب تخشاها الدول الغنية ذاتها، من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان هذا هو حال القطاع الأولي لدى دول تمكنت بفضل تقدمها أن تنهض بقدراتها الإنتاجية، فإنه من باب أولى يحق لدول نامية أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل دعم قطاعاتها الأولية، والثانوية الناشئة.

11. ويرتبط إصلاح أوضاع الجماعة، خاصة فيما يتعلق بمخصصات الزراعة، بُعد اجتماعي آخر ظهرت أهميته مع انضمام أعضاء أقل مستوى، وتعرض العديد من الأنشطة الاقتصادية للتراجع،

مما زاد من وقع الآثار الانحسارية backwash effects للتكامل. ومن هنا كانت الأهمية المتزايدة **للصناديق الهيكلية** (الاجتماعية والإقليمية).

ب - الاتحاد الأوروبي

على الرغم من كون الاتحاد الأوروبي يمثل المرحلة الأخيرة التي وصلتها الجماعة الأوروبية، فإن التحديات التي تترتب على بدء هذه المرحلة اعتبارا من 1993، فيما عرف باسم أوروبا 1992، كان لها صدى عميق في العالم أجمع، ولدى العرب خاصة، مما يجعل من المناسب إفراد بند خاص لها.

1. بدأ التحول نحو الاتحاد بإعادة صياغة معاهدة الجماعة من خلال ما يعرف "**بالوثيقة الموحدة**" Single Act. ومرجع هذا أن معاهدة روما كانت من دقة الصياغة بحيث غطت مختلف مراحل بناء السوق المشتركة، فأمكن الالتزام بها على مدى أربعين عاما. أما الانتقال إلى مرحلة الاتحاد فيمثل تحولا يتعمق فيه الاندماج الاقتصادي ويتزايد فيه وزن الأبعاد السياسية والاجتماعية، وهي أمور كان يصعب الاتفاق عليها منذ البداية في ظل تغلب النعرات الوطنية.
2. ورغم أن اكتمال السوق المشتركة كان يعني تحريرا لتدفقات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والأفراد، فقد أفصحت خطة ديلور للتحول إلى مرحلة الاتحاد عن ضرورة التمهيد لها بإزالة ما تبقى من **عوائق فنية وإجرائية** بلغت حوالي 300، وهو ما يشير إلى أن الأساليب التقليدية لبناء السوق المشتركة يمكن الالتفاف حولها، حتى في مجتمعات تؤمن بضرورة التكامل والتحرير.
3. لم يكن التحول في **السياسة الزراعية** مرجعه فقط الحوار مع الولايات المتحدة، بل كان جزءا من خطة بناء أوروبا الموحدة التي تسقط فيها الحدود، فيتعارض معها التمييز بين مصالح دول زراعية وأخرى صناعية. وبعبارة أخرى فإن الحسابات القطرية التي سادت في مرحلة السوق المشتركة، والتي ربطت بين المصالح القطرية والمصلحة الإقليمية، بدأت تخلي السبيل لحسابات جماعية تجعل الحديث ممكنا عن سوق موحدة. ومن المهم ملاحظة أن إفساح المجال للاعتبارات القطرية في البداية، مع البناء السليم الذي يقرب بينها، كان هو الأساس لتحقيق التقارب المنشود.
4. رافق التحول نحو "أوروبا 1992" **انضمام دول الجنوب الأوروبي** (اليونان في 1981 ثم إسبانيا والبرتغال في 1986) وهي أقرب في مستوياتها الاقتصادية من جنوب المتوسط عن غرب أوروبا، الأمر الذي يترك آثاره المباشرة على الصادرات الزراعية لهذه الأخيرة، أي دول المغرب العربي. ونظرا لأن كلا من إسبانيا والبرتغال قد أعطيت مهلة حتى 1996 لاستكمال تنفيذ مراحل السوق، فقد أعطيت دول المغرب بدورها مهلة حتى ذلك التاريخ للاستفادة من المعاملة التفضيلية التي كان يجري التعامل بها حتى الآن. ويؤدى اقتران هذه الإجراءات بالتحول في السياسة الزراعية (حتى بدون الجات) إلى ارتفاع درجة الاكتفاء الذاتي الأوروبي مع نقص في فائض الإنتاج الذي كان يسهم في تدبير جانب من الاحتياجات العالمية وبالتالي يسهم في المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية. ومعنى هذا أن الوطن العربي سوف يواجه نقصا في قدراته التصديرية من المنتجات الزراعية (الغذائية)، وفي نفس الوقت نقصا في المتاح في الأسواق العالمية قد يكون له تأثيره السلبي على أسعار الاستيراد. والمشكلة الرئيسية هي أن المنتجات التي جرى توجيهها

للتصدير تم الاستثمار فيها كبديل لمنتجات أخرى تشتد درجة انكشاف الوطن العربي فيها، الأمر الذي يتطلب تعديلا جوهريا في قواعد مواجهة متطلبات الأمن الغذائي العربي، حتى لا يصبح هذا الانكشاف عبئا اقتصاديا يحد من إمكانيات النمو، وعائقا سياسيا يشل السيادة الوطنية.

5. ومع تعزيز أواصر الصلات بين شعوب المنطقة، سواء بإقرار جواز السفر الأوروبي في 1985 أو الوصول إلى العملة الموحدة "اليورو" في 1999، والتوسع في حرية ممارسة المهن وما يعنيه من تقريب في المستويات التعليمية وانتشار المعرفة باللغات الأوروبية المتعددة، يصبح "الأوروبي" صفة مقبولة لدى الجميع. ومن هنا يجري التأكيد على تعزيز ما يسمى "**الشعور بالجماعية**" Sense of Community. ولهذا الغرض يهتم الاتحاد الأوروبي بكل ما من شأنه زيادة "**التماسك**" والانسجام cohesion بين الشعوب الأوروبية.

6. وفي الوقت نفسه يتزايد التوجه نحو التوسع في الشركات "الأوروبية"، مما يعني تعزيز ظاهرة **تدويل الإنتاج** على الأرض الأوروبية. يذكر في هذا الصدد أن رؤوس الأموال الأجنبية، الأمريكية واليابانية ومؤخرا من بعض الدول حديثة التصنيع، كانت تسعى إلى اقتحام السوق الأوروبية من داخلها، مستفيدة مما توفره السوق المشتركة من انسياب للمنتجات، ومتخطية ما تفرضه الجدران الخارجية من عقبات. وقد دفع هذا بعض الأوروبيين إلى الشكوى من أن هذا أتاح لمراكز أجنبية لاتخاذ القرارات تجنيد مواطنين أوروبيين داخل أوروبا لخدمة قرارات غريبة عنها. ومع التخفيف المستمر للقيود على التبادل التجاري، السلعي والخدمي، في ظل منظمة التجارة العالمية، تقل الحاجة لهذا التوجه لمجرد اختراق الأسواق الداخلية. ويعني هذا أن أوروبا سوف يكون لديها المزيد من العابرات الأوروبية والمشتركة، التي تتجاوز في توجهها الأسواق الداخلية، وتسعى إلى التنافس مع العابرات الأخرى على الأسواق، الأمر الذي يزيد من صعوبة المنافسة أمام الدول الصغيرة وتجمعاتها، ويجعل أسواقها عرضة لمنافسات خارجية شديدة.

7. وإلى جانب إنشاء شركات كبرى اعتمدت الجماعة في أواخر 1986 برنامج عمل للنهوض **بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة** SME وتخفيف القيود الإدارية عليها، بهدف تخفيف ما يتولد عن ذلك من اختلال في هياكل الصناعات، وتزايد قوى الاحتكار ونزعات الاستيلاء على المنشآت الصغيرة. ويتضمن هذا البرنامج إنشاء مراكز المعلومات الأوروبية لتقديم النصح إلى تلك المنشآت والرد على استفساراتها بالنسبة لإجراءات السوق الموحدة، وإمكانية حصولها على معونات حسب السياسات التي تطبقها الجماعة، والتعرف منها على احتياجاتها كما سعت اللجنة إلى إقامة برنامج مدته أربع سنوات وبكلفة 17.5 مليون إيكو لإنشاء شبكة أوروبية للأعمال والابتكار EBN، فضلا عن تعزيز قدرة مركز تعاون الأعمال BCC على الربط بين خدمات المستشارين وسرعة الاستجابة إلى طلبات التعاون. هذه الإجراءات وغيرها يمكن أن تعطي نموذجا للنهوض بقطاع الأعمال في الدول العربية التي تردد المناداة بأهمية تشجيع قطاع الأعمال الخاص دون أن تتخذ التدابير الكفيلة بمساندته إلى أن يقف على قدميه. وهي تعني أيضا أن هناك إمكانية

للمشاركة مع بعض هذه المنشآت التي تسعى لمنافسة الشركات الكبرى في التصدير، وهو ما قد يخفف بعض الشيء من قبضة تلك الشركات على الاقتصادات العربية.

8. يؤدي توحيد سوق الدول الاثنتي عشر (ثم الخمسة عشر) إلى زيادة الصعوبات أمام الأطراف الخارجية، باعتبار أن الشروط التي تقبل بها الجماعة تميل للأخذ بأصعب ما تتطلبه الدول الأعضاء من شروط. فقد طالبت بعض الدول، خاصة بريطانيا، بالتشدد في شروط دخول وانتقال رعايا أطراف ثالثة، بدعوى تشديد مكافحة الإرهاب والجريمة وتهريب المخدرات والتجارة غير المشروعة في التحف والآثار. بالمثل فإن هناك اتجاها إلى **توحيد المواصفات والمقاييس** للسلع التي تدخل السوق من أي من أعضائها، وهو ما قد يزيد من صعوبة دخول بعض الأسواق التي كانت تعتبر أيسر شروطا من غيرها. غير أن هذا يتيح فرصة أمام احتمال آخر هو أن اجتياز حدود السوق من أي نقطة فيها يعني فتحها دفعة واحدة أمام المصدرين، الأمر الذي يحفزهم على تحمل كلفة التشديد على جودة المنتجات. وبالنسبة للمصدرين من الدول العربية، يمكن التفاهم على عدد من المراكز يُعتمد من قبل السوق الموحدة لفحص الصادرات والمصادقة على مطابقتها للمواصفات المحددة، والعمل على إيجاد حلول لما تبديه على المنتجات من ملاحظات.

9. تتجه الدول الأوروبية إلى استخدام أدوات السوق الموحدة للحد من إمكانيات المنافسة أمام العديد من المنتجات المتطورة تكنولوجيا، وفي مقدمتها "**شهادة المنشأ**" والمواصفات والمقاييس التي تجيز الانتقال الحر للمنتجات. فعلى سبيل المثال عرّفت المفوضية بالقاعدة 89/288 في 1989/2/3 دولة المنشأ للدوائر المتكاملة تلك التي تنجز فيها مرحلة البث diffusion، وهي التي تتحول فيها تلك الدوائر إلى أشباه موصلات. وبهذا التعريف أمكن إخضاع الدوائر التي تنتجها اليابان (وتسيطر على 50 % من صادراتها العالمية) والولايات المتحدة (37 %) وكوريا للقيود الخارجية. ومن ثم تحتفظ الجماعة بهذه القواعد كأدوات تستخدمها تجاه الدول الأخرى، على نحو ما سنرى عند دراسة العلاقات بالدول العربية.

10. أصدر مجلس الجماعة توجيهات أدخلت تعديلات على هيكل القطاع المالي وأساليب عمله، في مقدمتها **تحرير حركة رؤوس الأموال**، القصيرة الأجل اعتبارا من سنة 1988 والأطول أجلا في منتصف سنة 1992 (مع إعطاء مهلة لأيرلندا ودول الجنوب الثلاث حتى نهاية 1992). واستدعى هذا بالضرورة تحقيق قدر أكبر من التجانس في الإجراءات والقواعد التي تحكم عمل الأسواق والمؤسسات المالية، داخل جميع دول الجماعة وإزاء الأطراف الخارجية، وقد حصلت لجنة الجماعة على سلطات تجبّ سلطات البنوك المركزية الأوروبية من خلال حقها في منح "**الترخيص الموحد**" للبنوك الأجنبية للعمل في أي من دول الجماعة، حيث يؤدي هذا إلى تمكينها من فتح فروع لها في باقي دول الجماعة بصورة تلقائية دون اشتراط موافقة بنوكها المركزية. غير أن هذا الترخيص يكون مصحوبا باشتراط "المعاملة بالمثل" reciprocity، أي قيام الدولة الأجنبية التي يسمح لها بدخول سوق إحدى الدول أعضاء الجماعة بمنح تسهيلات مماثلة لبنوك جميع الدول الأعضاء وليس فقط للدولة التي تم الدخول إليها. مما دفع باتجاه إنشاء وحدات مصرفية عملاقة

تعمل على مستوى القارة الأوروبية، وهو ما جعل الوحدات المصرفية العربية التي أنشئت مؤخرا هناك تتعرض لمنافسة غير متكافئة، تفرض عليها ضرورة الاندماج مع بعضها البعض حتى تتمكن من الوصول لحجم أعمال يبرر بقاءها. فالمصارف التي يسمح لها بالعمل في الاتحاد الأوروبي عليها أن تتجاوز حدود دنيا لرأس المال المستثمر ودرجة الملاءة capital adequacy. ومن بين الآثار التي سوف تنجم عن التغيرات في السياسات النقدية للجماعة يمكن التأكيد على ما يلي:

- اتساع نشاط القطاع المالي الأوروبي، وتعاظم التداخل بين فروعه، بما في ذلك مثلا العمليات المصرفية والتأمين وخدمات الاستثمار، ومن ثم تزايد قدرته على اجتذاب حجوم أكبر من الأعمال، خاصة مع زوال مخاطر انتقال رؤوس الأموال، وما يعنيه من تخفيض مخاطر الموقع ومخاطر الصرف الأجنبي. ويعني هذا تزايد إغراء السوق الأوروبية للمستثمرين العرب.
- ومع اتجاه المؤسسات المالية الأوروبية للاندماج كجزء من الحركة التي تتهيأ لها السوق الموحدة، تتزايد قدرتها التنافسية واتجاهاتها إلى التوسع، وهو ما يواجه القطاع المصرفي العربي بتحديات كبيرة، خاصة حيثما ينظر إلى الخدمات المالية كمجال محتمل للتوسع، على الأقل بالنسبة لعدد من الدول العربية التي حاولت بناء مراكز مالية إقليمية ودولية. وحاليا تتولى الجات رعاية إسقاط العوائق أمام حركة الخدمات المالية، مما يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات تزيل عوامل عدم التكافؤ.
- ومع اطراد قوة القطاع المالي الأوروبي، تتزايد صعوبة الشروط التي يفرضها على المنشآت المالية الأجنبية – ومنها العربية – للعمل داخل نطاق الجماعة. فمبدأ المعاملة بالمثل يمكن أن يعطي لدولة عضو غير تلك التي يريد المصرف الأجنبي العمل فيها حق الاعتراض رغم أنها ليست مقصودة بالتعامل. بل إن بريطانيا أبدت تخوفها من أن يؤدي هذا لحرمان لندن من بعض النشاط الذي يتوجه لها عادة.
- كما أن الحدود الدنيا لرأس المال ونسبته للأصول، وقيام بنك التسويات الدولية BIS ولجنة كوك بتصنيف كل الدول العربية (عدا السعودية) ضمن المناطق عالية المخاطر، يحد من قدرة المؤسسات المصرفية العربية أو المشتركة، والتي بلغت حوالي 400 مؤسسة تبلغ الاستثمارات فيها حوالي أربعة مليار دولار، ويجبر الدول على التعامل مع بنوك الجماعة وقبول الشروط التي تفرضها، وهو ما يرفع كلفة الحصول على موارد من أسواق الجماعة. ويؤدي تطبيق هذه القواعد المعروفة بقواعد بازل اعتبارا من 1993 إلى رفع كلفة تمويل التجارة العربية وتحويل مزيد من الودائع العربية إلى البنوك الأوروبية.
- كذلك تتزايد أهمية وحدة النقد الأوروبية، خاصة مع التحول التدريجي نحو الوحدة النقدية التامة. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للاستثمارات المقومة بالإيكو، وبالنسبة لتوزيع الاحتياطيات بين العملات، أخذا في الاعتبار أن الجماعة تشكل أكبر شريك للعرب في التعامل التجاري. وسوف يكون لهذا مغزاه بالنسبة للوضع الدولي للدولار، ومن ثم وحدات حقوق السحب

الخاصة. ويؤثر هذا بطبيعة الحال على الاستثمارات العربية في الخارج، وعلى نظم الصرف الأجنبي للدول العربية.

جـ - التطورات في أوروبا الشرقية

تعني دراسة التطورات التي تعرضت لها التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية أمرين: الأول استخلاص الدروس المستفادة من تجربة التكامل داخل المعسكر الاشتراكي؛ والثاني انعكاسات التطورات فيما بعد الاشتراكية على الأوضاع العالمية، وتأثير ذلك على الوطن العربي وجهوده التكاملية:

1. راعت هذه الدول في تجمعها التكاملي **عناصر ثلاثة** قيضت له البقاء والتطور على مدى أربعين عاما. هذه العناصر هي احترام استقلال الدول الأعضاء؛ وتقريب مستويات النمو بينها عن طريق ما تتبادله من معونات اقتصادية وعلمية وتقنية فيما بينها؛ والعمل على تطوير علاقاتها التبادلية عن طريق خلق القاعدة الإنتاجية الملائمة، وتحقيق التشابك بين اقتصادات الدول الأعضاء في ظل ما يعرف بتقسيم العمل الدولي الاشتراكي. ويلاحظ أنها لم تتقدم نحو هذا البعد الأخير إلا بعد أن قطعت شوطا مهما في الثاني، وكان مرجع هذا الانتقال أن **التعاون التقني والاقتصادي** الذي تم في البداية نقل أنماطا إنتاجية من الدول الأكثر تقدما (وهي الاتحاد السوفيتي، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا) إلى باقي الدول لا تتفق بالضرورة مع مزاياها النسبية، مما أدى إلى إهدار في الموارد الاقتصادية. ولهذا الأمر دلالته الهامة بالنسبة للدول النامية التي ترحب بقدوم الاستثمارات الأجنبية بحجة أنها ناقلة للتكنولوجيا، دون تبصر في مدى ملاءمتها أو في الإعداد لمتطلبات كفاءة عملها. من جهة أخرى كان التعاون الاقتصادي ضروريا من أجل إعادة هيكلة العلاقات البينية التي كانت واهية، نظرا للروابط الوثيقة التي كانت تربط الدول الأقل نموا بأوروبا الغربية في ظل الحصار الذي فرضته على الاتحاد السوفيتي، ثم على المعسكر الاشتراكي.
2. ورغم أن جميع هذه الدول كانت تأخذ بالتخطيط المركزي الإلزامي، فإنها لم تفرض مثل هذا النوع من التخطيط على مستوى المنظومة الاشتراكية نظرا لما يترتب على هذا من إضفاء سلطة فوق وطنية على أجهزة التجمع الإقليمي وهو ما يتعارض ومبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء. وهكذا اتجهت الجهود التكاملية نحو الأخذ بالتخطيط المشترك، على أن يستكمل **باتفاقيات دولية** بين الدول الأعضاء لتنفيذ ما يتفق عليه بتعهدات للتبادل التجاري كان يعتقد أنها تقلل مخاطر الاعتماد على الخارج في تنفيذ الخطط القطرية. غير أن عدم وجود سلطة إلزامية على مستوى التجمع، أو جهة احتكام يمكن أن تقرر عقوبة عن الإخلال بالتعهدات جعل بعض الدول تحيد عن الاتفاقيات لأسباب خاصة بها مما كان له أثر سلبي على باقي الدول الأعضاء. ومعنى هذا أن الإلزام طبق على المستوى الوطني فأضعفه، بينما غاب عن المستوى الإقليمي فحد من فاعليته؛ وأن التكامل اعتبر في الأساس إنتاجيا، ولكنه انتهى إلى تجاري، ولكن خارج نطاق عمل السوق. يذكر في هذا الصدد أن الكثيرين من المتحمسين لانتهاج التخطيط على المستوى القومي العربي لم يلحظوا ما تضمنته التجربة الاشتراكية من أن التخطيط لا يمكن أن يكون إلزاميا على المستوى

الإقليمي بدون وجود سلطة مركزية على مستوى الإقليم. كما أن عدم الالتزام بالتعهدات والاتفاقيات يشير إلى وجود عوامل اقتصادية لم تؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق على مجرد مبادلات تجارية.

3. اتبعت المجموعة الاشتراكية في البداية **سياسة تصنيعية دفاعية** في مواجهة الحصار الخارجي من خلال منهج تنموي قائم على **الدفع الذاتي القطري**. وقاد هذا جميع الدول الأعضاء إلى الانتشار في جميع فروع الصناعة، مع اقتباس النمط السوفيتي الذي كان لا بد له من أن يركز على إقامة الصناعات الأساسية والرأسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية تحقيقا لاستقلاله الاقتصادي، وتمشيا مع متطلبات التوازن الاقتصادي الذي فرض ضرورة ضغط معدلات الاستهلاك سعيا إلى رفع معدلات التراكم بالاعتماد على الموارد الذاتية. وساعد على ذلك أيضا أن ضعف القاعدة الصناعية في معظم الدول الأعضاء أدى إلى عدم وضوح معايير للتخصص الصناعي، وتسبب هذا في تماثل هياكل الإنتاج المتسمة في الوقت نفسه بانخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع في التكاليف، وظهور فوائض متعطلة في بعض المنتجات الأساسية، مصحوبة بقصور في المتاح من عدد من السلع، لا سيما سلع الاستهلاك. ولم يكن في الإمكان تسوية هذه الاختلالات عن طريق السوق العالمية، ليس فقط بسبب العزلة القائمة في ظل الحصار الاقتصادي الغربي، بل وأيضا كنتيجة لضعف القدرة التنافسية حيث لم تكن الفوائض متفقة في مواصفاتها مع متطلبات السوق العالمية، بينما لم تكن الدول الرأسمالية مستعدة لتعويض النقص، لا سيما في المعدات الرأسمالية المتطورة. وكان معنى هذا أن التنمية القطرية لم تنجح في تحقيق أهدافها، بسبب ما ترتب عليها من ضعف الروابط الإقليمية، المصحوب بمحدودية القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

4. وعندما تحولت الدول الاشتراكية في مرحلة ثانية إلى **الدفع المتبادل للتنمية** Interdependent Growth عن طريق تقسيم عمل اشتراكي، لم يكن في وسعها الاعتماد على آلية السوق على النطاق الإقليمي نظرا لغيابها على النطاق القطري. ومن ثم اتجهت إلى تعميق التعاون من خلال برامج طويلة الأجل تستهدف تدعيم قاعدة الموارد من المواد الأولية والطاقة والبنية الأساسية لا سيما النقل، وفي مجالات مختارة من النشاط الإنتاجي الصناعي. وفي ظل تعاظم ظاهرة تدويل الإنتاج عمدت هذه الدول إلى تكامل ذي شقين. الأول أفقي تمثل في تخصص وتعاون في فروع مختارة هي: الصناعات الهندسية – صناعة الأجهزة اللاسلكية والإليكترونية – صناعة المعادن – الصناعات الخفيفة الاستهلاكية. والثاني رأسي (عمودي) اتخذ اتجاهين، أولهما تخصص تكنولوجي يقوم على التخصص في مراحل إنتاجية بحيث تنتقل السلعة في مراحل إنتاجها من موقع إنتاجي في دولة إلى موقع آخر في دولة أخرى، وذلك وفقا للمزايا النسبية في كل من هذه المراحل؛ وثانيهما تخصص في المكونات خاصة بالنسبة للسلع المتطورة التي تتكون أحيانا من آلاف الأجزاء، بحيث يجري تخصص في الصناعات "المغذية" لمراحل التصنيع النهائية، بينما تتم هذه الأخيرة في شكل أقرب إلى التجميع وفقا لاحتياجات الأسواق، وفي مواقع قريبة منها. غير أن الترابط الذي قد يكون قد تحقق نتيجة لهذا لم يكن على نفس القدرة من الكفاءة عندما انفتحت هذه الدول على الخارج، نتيجة التباين التكنولوجي.

5. أقامت المجموعة الاشتراكية **نظاما لتسوية المدفوعات** بين الدول الأعضاء قوامه الروبل الحسابي القابل للتحويل، كما أنشأت بنكا دوليا للتعاون الاقتصادي. إلا أن عدم قابلية هذا الروبل للصرف بعملات حرة كان معناه أن الدول التي كانت تحقق فائضا في التبادل البيني كان عليها أن تقرض دول العجز رصيد هذا التبادل، وهو ما دفع هذه الدول لتقليص تعاملها البيني نظرا لأنها تحتاج هذه الأرصدة لمواجهة العجز الذي تتعرض له في تعاملها مع العالم الخارجي. فالقضية ليست مجرد مقاصة ثنائية أو متعددة الأطراف فقط، بل المهم أن يكون النظام حائزا لاحتياطيات كافية من النقد الأجنبي، يمول بها الأرصدة الدائنة التي تنشأ على المستوى الإقليمي، شريطة أن يكفل التطور في العجز الإقليمي عدم نقل العجز من الدول الأعضاء إلى التنظيم الإقليمي ذاته.
6. نظرا لأن تمسك الدول الاشتراكية بنظرية "العمل أساس القيمة" أدى لصعوبة إيجاد قاعدة مشتركة تتحدد بموجبها **الأسعار في التجارة الخارجية**، فقد اضطرت الدول الاشتراكية إلى التعامل فيما بينها وفق الأسعار العالمية، رغم أنها ترى فيها انعكاسا لعوامل احتكارية غير مرغوبة. وقد أدي هذا إلى أمرين: الأول أن الأسعار كانت لفترات سابقة، وهو ما جعلها عاجزة عن ملاحقة التضخم الذي ساد خلال ربع القرن الأخير. الثاني أن السعر ليس مجرد أداة تحويل كميات إلى قيم، بل هو في الأساس مؤشر على تفاوت الندرات النسبية، وكان الأسلوب المتبع بعيدا عن هذه الوظيفة، زمانيا ومكانيا. ولعل في هذا ما يتطلب التمعن في دعاوى العمل وفق ما يسمى "الأسعار العالمية" التي تجمل لواءها المؤسسات الاقتصادية الدولية. وعلى أي حال فإن هذا يتطلب استيعاب مضمون هذه التجربة في الإجراءات التي تتبع في التجمعات التكاملية، خاصة بالنسبة للتعاقدات طويلة الأجل.
7. أدى جمود أساليب الإنتاج المترتب على استخدام الأساليب الإدارية كبديل لمنهج الأعمال في إدارة المنشآت الاقتصادية أن حدث **إفراط في استخدام المواد الخام** التي كان الاتحاد السوفيتي هو المصدر الأساسي لها لمنظومة الدول الاشتراكية، وهو ما نفى عنه شبهة الاستغلال، ولكنه أدى إلى تعرض قاعدة الإنتاج للخطر. وقد حدث هذا على الرغم من تحقيق تقدم كبير في علوم المواد، وفي المعرفة بتقنيات الإنتاج، مكنت من النهوض بأبحاث الفضاء وبالتسليح. وكان مرجع هذا غياب "**المضاعف التقني**"، ونقصد به إتاحة التقدم العلمي الذي أمكن إحداثه في قطاعات رائدة للقطاع المدني، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق عائد يساعده على استرداد كلفة العمليات البحثية. ولذلك تكررت مطالبة الاجتماعات المتتالية للكوميكون بإيجاد حلول لمشكلتين هما: تعرض المواد الأولية للنضوب، والعلاقات السلعية/النقدية (الأسعار). وإذا كانت دول الكومنولث التي ورثت الاتحاد السوفيتي قد تمكنت خلال الحقبة الماضية من امتلاك القاعدتين المؤسسية والبشرية اللازمتين للتقدم العلمي والتقني، فإن التحولات الحالية التي تغلب قوى السوق السائدة تعرض تلك الإمكانيات للاستنزاف بأبخس الأثمان، سواء بتجنيد الأخصائيين السوفيت في المؤسسات الاقتصادية التي يقوم رأس المال الأجنبي (الغربي أساسا) بإقامتها داخل تلك الدول،

أو بإغرائهم على الهجرة إلى دول تتسابق على جذبهم، في مقدمتها دول جوار الوطن العربي، تسعى إلى بناء قواعدها التكنولوجية الذاتية دون الاكتفاء باستيراد حزم تكنولوجية متكاملة.

8. سارعت كل من إيران وتركيا إلى استغلال الروابط المشتركة في الأصول العرقية والدينية مع **جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز**، لكي تحاول اجتذابها إلى "جماعة التعاون الاقتصادي" التي تربطهما مع باكستان، والتي أصبحت تضم 11 عضوا. وفي الأجل المتوسط تظل حاجة تلك الدول إلى معونات للنهوض باقتصاداتها أقوى من فاعلية التكتل الإقليمي في حل مشاكلها بمجرد توسيع السوق، وهو ما يعطي فرصا أكبر لرأس المال الغربي. بل إن تركيا بتوجهاتها الأوروبية ودخولها في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، تعطي نموذجا للارتباط بالقوى الرأسمالية الخارجية. ومن المتوقع أن تحاول تلك الجمهوريات اجتذاب رأس المال الغربي في قطاعات عديدة، منها قطاع النفط الذي يمكن أن يؤثر على إمدادات أوروبا باحتياجاتها من مصادر بديلة للمصادر العربية. ومن المهم أن يحدث نوع من التنسيق بين مجموعتي دول وسط آسيا والدول العربية وبين ما تقيمانه من تكتلات إقليمية.

9. وإذا كان الأمر لم يقتصر على انهيار النظام الاشتراكي في شرق أوروبا، بل وضعها في سباق التحول إلى الرأسمالية في غيبة مقومات كفاءة السوق، فإن المؤشرات التي تبثها عملية التحول في تلك الاقتصادات تتفاوت في آجالها وفي مغزاها. فأول الآثار هو **تغير هياكل الطلب** وما يعنيه من فقدان بعض الصناعات التصديرية إليها جانبا من أسواقها، مع تزايد الطلب على واردات من سلع استهلاكية لم تكن موضع أولوية في الماضي. والأثر الثاني هو أن دخول الاستثمارات الغربية في تلك الدول يعيد هيكلة اقتصاداتها لترتبط بعلاقات أوثق بالاقتصاد الغربي، وهو ما تتنافس عليه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالدرجة الأولى. وسوف تتحول تلك الاقتصادات في مرحلة لاحقة إلى التصدير، إلى أسواق الدول العربية وإلى الاقتصادات التي تعتبر أسواقا لصادرات هذه الدول. يضاف إلى التنافس على الاستثمارات واجتذابها، التنافس على المعونات التي تتحول إليها خوفا من أن يؤدي التذمر من تردي الأوضاع إلى عودة الشيوعيين إلى السلطة، وهو ما تؤشر له نتائج الانتخابات الأخيرة في بعض هذه الدول، بما فيها روسيا ذاتها.

د - التكتلات الإقليمية الأخرى

شهد الربع الثالث من القرن العشرين حركة نشطة في التكتلات الإقليمية، شملت معظم مناطق العالم الثالث. وشهدت الفترة الأخيرة نمطا جديدا يجمع ما بين دول متقدمة وأخرى متخلفة، على عكس ما تقضي به نظريات التكامل من ضرورة تقارب النظم السياسية والمستويات الاقتصادية. ومن المهم التعرف على دروس التجارب الأولى، وعلى دواعي التوجه للثانية:

1. تعددت التجارب في **الأقاليم الأفريقية**، وتعرض معظمها للآثار الانحسارية التي تتولد من تباين مستويات النمو حتى عند هذه المستويات المتواضعة من الدخل، ضاعف منها شدة حاجة دول المنطقة لرؤوس الأموال وللمعرفة التكنولوجية، خاصة مع تدني الدخل وحداثة العهد بالاستقلال.

وحتى في بعض المحاولات التي أخذت بإحداث تكامل إنتاجي، حدثت خلافات على توزيع ما جرى الاتفاق عليه من صناعات. وبينما نجح الاستعمار في رسم شبكة النقل على نحو يسهل حصوله على مواد القارة الأولية، فإن ضعف شبكة الاتصالات داخل كل من الدول الأفريقية وفيما بينها يعتبر من القضايا المؤثرة في قدرتها على تحقيق التنمية أو التكامل. ومع التدهور المستمر في نسب التبادل، والعجز عن تدبير ما يلزم للنهوض بالقطاع الرئيسي وهو قطاع الزراعة بدأت بعض الدول تتعرض للمديونية التي حدت من قدرتها على النمو، بينما أصاب الجفاف بعضها بالمجاعات. وتجاهد منظمة الوحدة الأفريقية في إيجاد قاعدة تسمح بإقامة سوق مشتركة (جماعة أفريقية تضم الدول العربية الأفريقية) على مستوى القارة، من خلال تنشيط التجمعات الإقليمية والربط بينها وتشجيع إنشاء مشاريع مشتركة وهي محاولات تظل بحاجة إلى إثبات جدواها، في ظل بقاء تلك العوامل التي عاقت مسيرة التجمعات الإقليمية.

2. من النماذج على الفشل في تجارب كانت تبدو واعدة بالنجاح، ما حدث **لجماعة شرق أفريقيا** التي كانت تمثل سوقا مشتركة تحت راية الاستعمار، فأدى تقسيمها إلى أقطار ثلاثة تتفاوت أنظمتها السياسية إلى انهيار المؤسسات الإقليمية، وانفراط عقد الوحدة النقدية القائمة، وتداعي الخدمات المشتركة في قطاعات النقل والاتصالات، بل ونشوب صراعات مسلحة. ولأن رأس المال الأجنبي وجد في كينيا مناخا مواتيا له، فقد شجعها على استقطاب المنافع الإنتاجية للتكامل. وعندما أبدت شريكتاها التذمر من ذلك، جرت محاولات لإيجاد صيغ تعويضية مالية. غير أن هذا لم يكن حلا مناسبا لأن التعويض المالي ليس بديلا عما يُتوخى من التكامل من تحقيق توسع في النشاط الاقتصادي بالاستفادة من إمكانيات السوق الإقليمية.
3. وما حدث في تلك الجماعة تكرر في أقاليم أخرى، ولو بشكل أقل حدة؛ **فمنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية** عملت في صالح "الثلاثة الكبار" (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) ليتحولوا بعد ذلك إلى أكبر الدول المدينة بين الدول النامية وإلى التعرض لأعلى معدلات تضخم في العالم. ورغم ذلك فإن هذه الأخيرة، خاصة البرازيل، كانت تجد في سوقها الداخلية الكبيرة والتعاون مع رأس المال الأمريكي ما يغنيها عن السوق الإقليمية، فلم تبد حرصا على إنجاح الرابطة، التي كان التقييم النهائي لها أنها "ولدت ميتة" وأنها كانت رابطة "للتفكك" وليس التكامل. وتعتبر الرابطة نموذجا لوصول أسلوب التفاوض المتتالي إلى طريق مسدود، بعد استنفاد الفرص التي يسهل الاتفاق عليها في البداية. وانتهى الأمر بإعادة صياغة ميثاق الجماعة في 1984 لتتحول إلى "رابطة تكامل أمريكا اللاتينية" (هي أكبر تجمعات العالم الثالث) أملا في بث الحياة فيها. إلا أنها لم تحدد جدولا زمنيا لتحقيق مراحل معينة للتكامل، ولم تسع إلى فرض تخفيض عام للرسوم الجمركية، مكتفية بتبادل تفضيلات للسلع ذات المنشأ المحلي، على أساس إعادة التفاوض حول التخفيضات التي كانت مقررة من قبل، مع التمييز بين مستويات ثلاثة للنمو تحظى بموجبه الدول الأقل نموا بنظام تفضيلات خاص، وبإقامة مشروعات مشتركة فيها. كما يجري عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف باسم "اتفاقيات النطاق المحدود" Partial Scope Agreements، لا

تختلف كثيرا عن "اتفاقيات للتام الصناعي" Industrial Complemntarity Agreements، التي حاولت الرابطة العمل بها، فلم تحرز تقدما.

4. كان أول تجمع إقليمي أنشئ في القارة الآسيوية هو ذلك الذي أقيم في 1964 على أنقاض حلفي بغداد والسنتو، بين الدول الثلاث، إيران وباكستان وتركيا، باسم "**التعاون الإقليمي للتنمية**" RCD، متخذا منهج المشروعات المشتركة كأساس للتعاون، وهو ما اعتبر تجربة رائدة في ذلك الوقت، غير أنها لم تحقق ما عقد عليها من آمال. ولعل هذه التجربة هي التي لفتت الأنظار العربية إلى مدخل المشروعات المشتركة؛ إلا أن عدم إحرازها تقدم يذكر واضطرارها إلى التحول في 1985 إلى إطار أقرب إلى المنهج التقليدي للتكامل في شكل "**منظمة التعاون الاقتصادي**" ECO، يشير إلى ما يشوب منهج المشروعات المشتركة من قصور. وأدى انشغال إيران بالحرب مع العراق، وتركيا بمحاولة الالتحاق بالجماعة الأوروبية، وباكستان بمشاكل جنوب شرق آسيا، إلى تراخي حركة الجماعة، إلى أن بدأت تنشط مؤخرا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كما سبق بيانه.

5. كانت المجموعة الآسيوية الثانية هي "رابطة دول جنوب شرق آسيا" "**الأسيان**" ASEAN التي أنشئت في سنة 1967 وتضم إندونيسيا وتايلاند والفليبين وماليزيا وسنغافورة ثم بروناي. ولم تضع هذه المجموعة برنامجا تكامليا محددا، بل اهتمت بتعزيز التعاون مع الخارج، بما في ذلك الجماعة الأوروبية والصين وأستراليا، كما تنظم مع اليابان "منبرا"، تناقش في اجتماعاته السنوية القضايا المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا ومساعدات التنمية. وينتظر أن تشهد المجموعة، وعلاقاتها مع اليابان والمجموعات الأخرى المجاورة، تطورات إيجابية في السنوات المقبلة. ولكنها بدأت تدرك أهمية اتخاذ إجراءات أكثر تحديدا، فاتجهت مؤخرا إلى إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها، خاصة بعد أن أحرز كل من أعضائها قدرا من التقدم يسمح له بتحمل أعباء التكامل ومشاطرة منافعه. ومع ذلك فإن تباين مستويات النمو يثير المشاكل أمام هذا التحول. من جهة أخرى فإن تجربة ماليزيا (وهي أحد أعضاء هذا التجمع) لها مغزاها من حيث أنها تمثل اتحادا استطاع أن يعالج مشاكل التباين بين أعضائه، وينضم إلى فريق النمور.

6. وكان فشل رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية سببا في تكوين ست من الدول الصغيرة الواقعة في منطقة الأنديز "**المجموعة الأندية**" ANDEAN في محاولة لتوفير قاعدة إنتاجية تساعد على رفع قدرة كل منهم في التعامل على المستوى العام للإقليم، ومع ذلك فإن هذه المجموعة كانت تتفاوت في مستويات نموها، ولذلك تضمنت معاملة خاصة لأقل الدول نموا. وسعت إلى تحرير التبادل التجاري وفقا لما كانت الرابطة قد قررته، وبالتوافق مع برامج تبنتها لتنمية مشتركة لقطاعات صناعية مختارة، مع التحرك نحو توحيد التعريفة الخارجية، بدءا بتعريفة دنيا مشتركة. وتعتبر الجماعة الأندية نموذجا لتبني المدخل الإنتاجي للتكامل، مع الربط بينه وبين المدخل التجاري، مع مراعاة التوازن بين المنافع والأعباء. ومع إدراك دور رأس المال الأجنبي في التنمية، فإن الجماعة أصرت على أن يجري الاستعانة به من خلال نظام مشترك، حتى لا يحدث تسابق عليه يضر بالشروط التي يمكن الحصول عليها، مع مراعاة متطلبات الاستقرار والانتقائية. وراعي

القرار (24) للجماعة تنظيم تحويلات عائدات رأس المال الأجنبي بما يتفق ومصالح الدول الأعضاء، كما راعي وضع قواعد لنقل ملكية رؤوس الأموال إلى المواطنين. غير أن قوة عابرات القوميات وسطوة رأس المال الأمريكي حالت دون تنفيذ معظم البرامج المنشودة، وتعثر معها برنامج تحرير التجارة. وحاولت الجماعة تنفيذ برامج لترشيد الصناعات القائمة، فقاومتها فئات المصالح. وتم الاتفاق في 1983 على خطة لإعادة توجيه عملية التكامل بوضع استراتيجيات لثماني مجالات تكاملية. ومع الزمن تراخت القبضة على رأس المال الأجنبي، وفقدت الجماعة واحدا من أهم الأدوات التي ابتكرتها.

7. على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت هي المحرض لأوروبا على التكتل من أجل تسهيل فرص شركاتها على النفاذ إلى السوق الأوروبية بأكملها، فإنها لم تسع إلى الدخول في تنظيم إقليمي، اكتفاء باتفاقيات تعقدها مع دول بعينها، كالاتفاقية التي عقدتها مع إسرائيل في 1975، وتلك التي عقدتها مع كندا في 1988. ورغم أن هذه الأخيرة لم تفلح في حل الخلافات بين طرفيها حول تجارة السيارات والأخشاب والبيرة، فقد بدأ الشمال الأمريكي يزحف جنوبا، في محاولة للخروج من مأزق تضييق الأسواق في نصف الكرة الشرقي. وتمخض هذا في 1992/8/12 عن عقد اتفاقية تضم المكسيك إلى دولتي الشمال في "**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**" أو **نافتا** North American Free Trade Area (NAFTA). وبدأ تطبيق هذه الاتفاقية في 1994/1/1 بعد تصديق برلمانات أعضائها عليها، لتصبح أكبر سوق في العالم حيث تضم 360 مليون نسمة مقابل 340 للجماعة الأوروبية، وإن كان مجمل الدخل القومي فيها 6.2 تريليون دولار مقابل أكثر من 7 في الجماعة الأوروبية، كما أن حجم تجارتها البينية 770 مليار دولار مقابل أكثر من 1150 مليار للجماعة، إلا أنها تتفوق في إنتاج النفط والحبوب. وتنص اتفاقية النافتا على إزالة الرسوم الجمركية فورا على نصف السلع المشمولة والبالغ عددها 9000 سلعة، و 15 % منها بعد خمس سنوات، وباقي السلع خلال السنوات العشر التالية بحيث تستكمل عملية التحرير خلال 15 عاما. ومع تقدم السير في هذه السوق الضخمة تزداد صعوبات النفاذ إليها أمام باقي دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا وهو ما يثير قلق هذه الدول. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ سعت أمريكا إلى تعزيز جبهة الباسيفيكي في مواجهة التوسع الأوروبي من خلال تجمع قاري، هو "**الأبيك**" الذي يضم 16 دولة من أمريكا وآسيا وأستراليا، دون أن تكتفي بما أحرزته من خلال جولة أوروجواي من توسيع لنطاق التحرير التجاري على المستوى العالمي. وسوف يدفع هذا دول أمريكا اللاتينية إلى محاولة اللحاق بهذه التجمعات الجديدة، مما يعني تشابك معظم بقاع العالم باتفاقيات إقليمية، وانتماء الدولة الواحدة إلى أكثر من تكتل واحد، إضافة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

هذا التوجه الأخير يستحق منا وقفة نظرا لأن خصائصه تناقض ما تعارف عليه الفكر التكاملي حتى الآن. فالتجمعات الناشئة وفقا له تتصف بالتباين الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي بين أعضائها. ويشير نموذج النافتا أننا أمام نوع جديد من التكامل الإقليمي، يسعى لإقامة منطقة التجارة الحرة من

ناحية، ولا يرجى له أن يصل إلى سوق مشتركة كاملة من ناحية أخرى، حيث يجيز انتقال رأس المال (وأصحابه بطبيعة الحال) ولكنه يحظر انتقال العمال بالاتجاه المقابل (جنوبا شمالا). ويتيح هذا فرصا أمام رأس المال الأمريكي للاستفادة من انخفاض الأجور في المكسيك، ورخص الموارد الأخرى فيها، ومن قرب موقعها من أسواق أمريكا الجنوبية. ويثير هذا تخوفا في كندا من أن يؤدي نفاوت الأجور (متوسط أجر العامل المكسيكي 80 سنتا في الساعة مقابل 16 دولار للمكسيكي) إلى اجتذاب المكسيك للأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة فيها. وفي سبيل الخروج من أزمة المديونية وضمان سوق أمريكا الشمالية قدم الرئيس المكسيكي تنازلات عديدة، منها قبول استمرار تقييد انتقال العمالة المكسيكية الرخيصة إلى الولايات المتحدة. وتأمل المكسيك في وفود استثمارات أمريكية تبلغ حوالي 10 مليار دولار لتطوير صناعتها البترولية، وهو ما يؤمّن للولايات المتحدة في الوقت نفسه إمدادات نفطية تقلل من اعتمادها على مصادر بعيدة عن سيطرتها، ويخفف من الضغوط للهجرة إلى ولاية كاليفورنيا المجاورة، بينما تأمل كندا في والمحافظة على سوق الولايات المتحدة الحيوي بالنسبة لها، والحصول على نصيب من 30 مليار دولار تنوي المكسيك إنفاقها خلال السنوات العشر القادمة لتطوير أجهزة الاتصالات فيها.

بعبارة أخرى فإننا أمام ظاهرة جديدة تختلف في مبناها عما ساد الاعتقاد به حتى الآن من أن الانفتاح على العالم عند مستويات متدنية للتطور الاقتصادي يؤدي إلى نصيب غير مواتٍ من تقسيم العمل الدولي، ومن ثم ضرورة أن يكون أعضاء التجمع التكاملي على مستويات متقاربة من النمو، بحيث يؤدي تحرير التجارة إلى إعادة توزيع متكافئ للأنشطة الاقتصادية، وتوفير اقتصاديات النطاق المناسبة لصناعات تحتاج إلى سوق كبيرة. فكبر السوق لا يقترن فقط بكبر الحجم العددي، بل وبطلب يتحقق عند مستوى دخل مرتفع، وهو هدف يرجى تحقيقه وليس حالة قائمة. ومن ثم فإن الصادرات القادرة على إحداث طفرة في النمو الاقتصادي هي تلك الموجهة إلى العالم كله وليس إلى شريحة محدودة في دول تشكو من انخفاض مستويات المعيشة. من جهة أخرى فإن هذا يتطلب أيضا الحصول على رأسمال مصحوب بتكنولوجيا متطورة، ووجود شريك يمثل حصة غير صغيرة من السوق العالمية يكفل الدولة عضو التجمع التكاملي سوقا مناسبة، ويتولى عنها التسويق إلى العالم الخارجي. بعبارة أخرى، نحن أمام تكامل غير متمحور حول الذات، يأمل في التخلص تدريجيا من عوامل الضعف ليستطيع الخروج إلى العالم وفق دعوى الصناعات الوليدة، بل تكامل يستهدف الاندماج في السوق العالمية مباشرة. هذا النوع من التكامل لا يستهدف ما دعت إليه النظرية المبنية على المنهج الوظيفي في التكامل، وهو توفر الأساس الاجتماعي الذي يقود إلى وحدة اقتصادية على غرار ما فعلت أوروبا الغربية. ولذلك فهو يقف عند حد انتقال التدفقات المادية (سلع وخدمات ورؤوس أموال) دون البشرية. ويجري في ذلك الاستفادة مما وفرته ثورة الاتصالات من إمكانيات الأداء عن بعد، لإقامة حاجز يحميه تفاوت المعرفة. ومن ثم فهو تكامل غير متكافئ، لم يحُل قيامه دون إصابة المكسيك بكارثة اقتصادية كبرى. كما أنه لا يختلف كثيرا عن انفتاح البرازيل على رأس المال الأجنبي، الذي لم يُغنِها عن الاقتراض لتصبح أكبر مقترض بين دول العالم الثالث، أو يمكنها من حماية

أطفالها من التشرد، ليصبح قتل الأطفال مهنة رابحة. على أن الأمر الجدير بالذكر هو أنه **أيا كان منطلق التكامل، فإن المدخل يظل هو منطقة التجارة الحرة.**

يقترن بهذا التحول أيضا تحول في هيكل العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية. ففي أوائل العهد بالتنمية اشتدت المطالبة **بالمعونات**. ثم رفعت في الستينات راية **التجارة قبل المعونات**، وكان الهدف منها توفير حصة عادلة للدول النامية، من خلال فتح الأسواق أمامها من ناحية، ومساعدتها على الحصول على التكنولوجيا في إطار علاقات سوية بين الشمال والجنوب. أما الآن فنحن في مرحلة ثالثة تطالب الدول المتقدمة فيها بفتح اقتصادات الدول النامية أمام حركة **رأس المال الأجنبي** ليكون صاحب القرار بشأن التكنولوجيا التي ينقلها، ويسهر على حراستها في ظل حماية توفرها الجات لحقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الإطار يأتي التحرك الأوروبي كما أسلفنا.

ثانيا - المتغيرات الإقليمية

(1) تسوية المشكلة الإسرائيلية

لا جدال أن المشكلة الإسرائيلية، التي تسمى أحيانا مشكلة الشرق الأوسط، والتي عرفت لوقت طويل باسم "القضية القومية الأولى"، كانت من أهم الأمور التي أثرت في مسار التكامل العربي. فرغم البروتوكولين الخاصين بفلسطين ولبنان اللذين ألحقا بميثاق إنشاء جامعة الدول العربية، تعرضت الأولى لاغتصاب صهيوني في 1947، وتعرضت الثانية لاجتياح إسرائيلي في 1982. ورغم تخصيص استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك في 1980 قسما ثانيا منها لما أطلق عليه "المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني"، فقد انتهى الأمر بتثبيت الكيان الصهيوني، ليس فقط كدولة من دول المنطقة، بل وكشريك كامل في مواردها، يملك القول الفصل في تحديد مستقبلها الاقتصادي.

ومن المعلوم أن العقد التالي للحرب العالمية الثانية شهد احتدام الحرب الباردة، واعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية لإحكام الحصار حول الاتحاد السوفيتي، وإعلانها منطقة فراغ دفاعي من جانب أيزنهاور، ومحاولة احتواء المنطقة في أحلاف غربية من ناحية، والنفاذ إليها بصفة دائمة عن طريق غرس الكيان الصهيوني في قلبها. وتبنت القوى الوطنية العربية دعوى أن مسئولية الدفاع تقع على أكتاف دول المنطقة، فكانت معاهدة الدفاع المشترك. وعلى غرار ما تضمنته معاهدة حلف الأطلنطي من عناصر تعاون اقتصادي، تضمنت تلك المعاهدة جانبا خاصا "**بالتعاون الاقتصادي**" وهو ما أدى إلى إنشاء المجلس الاقتصادي في إطار تلك المعاهدة، إلى أن أسبغ عليه كيان ذاتي فيما بعد.

وبحكم اهتمامه أساسا بالتعاون الاقتصادي (الإقليمي) فإن المجلس لم يستهدف إقامة تكامل من أي نوع، سواء منطقة حرة أو سوقا مشتركة. ومع ذلك ظل يتدخل في أنشطة لها طابع تكاملي على نحو ما سنبينه في القسم التالي. ما يعنينا هنا أن المجلس أولى جانبا من اهتمامه لمواجهة ما ترتب على قيام الكيان الصهيوني، وتبنى عملية المقاطعة، خاصة بعد أن اتضح أن النفط العربي يتسرب

إلى ذلك الكيان مغذيا عدته العسكرية ومرافق الحياة فيه. وبحكم غياب استراتيجية عامة لتحركه، فقد جاءت أغلب قراراته بمثابة ردود أفعال لمبادرات اتخذتها إسرائيل، بحيث كاد الأمر يتحول إلى قيام إسرائيل بإدارة الاقتصاد العربي من خلال هذا المجلس ! وتكرر المنهج الرد فعلي أيضا عندما قامت السوق الأوروبي المشتركة، حيث حاول التصدي في البداية "لمخاطر" تلك السوق على الاقتصاد العربي، ثم انتهى به الأمر إلى إقامة مندوبية في مقر السوق، وترك للدول أن تحاول منافسة إسرائيل في توثيق علاقاتها بها ! وتكرر الأمر عند تحول أوروبا إلى اتحاد، بعد أن أمضت الجامعة الفترة ما بين الحدثين في حوار عربي/أوروبي انتهى إلى سراب.

واليوم تتكرر الصورة ولكن مع إعادة توزيع الأدوار. فالتهديد الأمني لم يعد صهيونيا بل عربيا؛ والفراغ الأمني تملؤه قوى أجنبية، فلا حاجة إلى دفاع عربي مشترك، ولا مكان لأمن عربي قومي، فالأمن بات مجزئا، لا تجدي فيه تحالفات مؤقتة مثل إعلان دمشق. ولا مانع من مناورات عربية إسرائيلية مشتركة، وإن ظلت أراضي عربية محتلة، وشعوب عربية محاصرة حتى الموت. وكما حدث في مواجهة إسرائيل يحدث اليوم من أجل إدراج إسرائيل في الصف العربي .. تعاون إقليمي تكون هي محوره. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تعريف حدود الإقليم المقصود، وأطر التعاون المقترحة. يؤخذ في الاعتبار أنه رغم ارتباط التوجه الجديد بالسعي إلى تثبيت إسرائيل كعضو يتمحور حوله التعاون الإقليمي الذي تتحدث عنه جميع الأطراف، فإن الرؤى له تتباين داخل المنطقة وخارجها.

ورغم أن الاصطلاح الدارج هو "السوق الشرق أوسطية"، فإن الصيغ المطروحة تبقى مبهمة، بل وإلي حد ما متضاربة، حتى على الجانب الإسرائيلي نفسه. ولعل الصيغة المتكاملة التي طرحت من هذا الجانب الأخير هي التي طرحها شمعون بيريز، الذي يتقلد مقاليد الحكم الآن، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" (أنظر ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ له، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1994، الفصل الرابع) حيث يقول (التأكيد من عندنا):

> "السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة **لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط** بصورة أساسية. إن التوافق، وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسئوليات متساوية، سينجب نوعا جديدا من التعاون، لا بين إسرائيل وجيرانها العرب فحسب، بل بين البلدان العربية أيضا. وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الإيديولوجي...
>
> "هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات **سوق مشتركة، وهيئات مركزية** مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية. وإن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية: الاستقرار السياسي .. الاقتصاد .. الأمن القومي .. إشاعة الديمقراطية."

وفي البعد الثاني وهو الاقتصاد، يرى أن ارتفاع مستوى المعيشة هو شرط مسبق لتخفيف التوترات في الشرق الأوسط، وإزالة المناخ الذي تنشأ فيه "الأصولية"، التي يرى "الرد الوحيد" عليها هو إنشاء

منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية. فما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن بنمو من دون أن يتلقى معونة خارجية، أو يصبح جزءا من نظام إقليمي أوسع. فهي القادرة على إقامة منظومة ري مشتركة عالية التطور، ضرورية لكبح زحف الصحراء، وتمكين البلدان من إنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها. والمقاربة الإقليمية، العملية، هي الطريقة الوحيدة الكفيلة باستثمار القدرات الكامنة في مجال السياحة والمواصلات العامة.

ثم يمضي فيعالج الأبعاد التي طرحها: المياه؛ النقل والمواصلات؛ والسياحة؛ وهي قطاعات تعيد تشكيل البنيتين الأساسيتين، المادية والاجتماعية، على نحو يعيد رسم خريطة المنطقة بما يوفر للبنيان الاقتصادي الفوقي الإسرائيلي وفورات اقتصادية، يتمكن بواسطتها من تعظيم اقتصاديات الموقع التي تضعه في قلب المشرق العربي. ولأن هذه البنية الأساسية مكلِّفة، فإن التمويل لا بد وأن يأتي من الخارج، ومن هنا تأتي فكرة البنك الشرق أوسطي، الذي هو بسبيل التكوين الآن. يلاحظ أن الطرح في ذلك المؤلَّف لا يتعرض لأمرين جوهريين، هما الطاقة، خاصة النفط والغاز؛ والصناعات التحويلية. فالاستراتيجية في هذا المقام هي مخاطبة المصالح الخاصة: مصالح الأنظمة المسيطرة على موارد النقط، ومصالح رجال الأعمال الذين جرى حشدهم في مؤتمرات، عقد أولها في الدار البيضاء، وثانيها في عمان، وثالثها سيكون مقره القاهرة. ورغم أن هذه المؤتمرات تنظمها مؤسسات أعمال من خارج المنطقة، فإن الاستهتار يصل بها إلى حد تسميتها مؤتمرات قمة، ولا تتورع عن دعوة الرؤساء العرب لها؛ والأدهى من ذلك أن بعضهم يحضر متقبلا البرامج التي تحددها هي لهم.

وينتقل بيريز بعد ذلك خطوة أخرى ليفرض رؤيته الخاصة لنظم دول المنطقة من منطلقين: الأول دعوى أمن إسرائيل الذي يطابق بينه وبين أمن المنطقة؛ والثاني إنكار الهوية الفلسطينية واستبعاد أن يكون للفلسطينيين دولتهم المستقلة. وهو يبني هذا على ما يسميه "الحدود المرنة" (إنكارا لمفهوم الحدود الثابتة). وقوام الترتيب الذي يقترحه هو كنفدرالية سياسية أردنية فلسطينية، وترتيب أردني فلسطيني إسرائيلي خاص بالعلاقات الاقتصادية، بحيث يمثل المثلث الاقتصادي السقف، بينما يشكل الإطار الثنائي الأرضية. وقد تردد مؤخرا أن الكنفدرالية المقترحة يمكن أن تمتد لتشمل العراق، معيدة إليه حكم الأسرة الهاشمية، ومُنهية أي احتمال لأن ينشأ في العراق نظام يفكر يوما في مناصبة إسرائيل العداء. ونلاحظ أوجه الشبه مع البنيلوكس التي بدأت بالاتحاد الثنائي بين بلجيكا ولكسمبورج (البلو) ثم ضمت هولندا التي كانت في الواقع مرتبطة بوحدة تاريخية مع بلجيكا ثم انفصلت الدولتان، وهو ما يتجاهله أولئك الذين يتأثرون بتلك التجربة الأوروبية، ودورها الرائد في إقامة الجماعة الأوروبية.

إن ملخص هذا المخطط هو مشروع له أهدافه البعيدة وأدواته القريبة. ولا نعتقد أنه جاد فيما دعا إليه من إنشاء جماعة إقليمية على غرار الجماعة الأوروبية، تهدف إلى سوق مشتركة بصورتها الكاملة، وتديرها سلطة إقليمية فوق وطنية؛ فهذا الطرح يداعب به خيال الغرب، ولا نخاله يتصور إسرائيل عضوا في تجمع يتيح انتقالا كاملا لعناصر الإنتاج، بما فيها العمل، وحرية الإقامة للعرب فيها؛ كما لا نخاله صادقا في أن تكون إسرائيل عضوا في مؤسسة إقليمية فوق وطنية، الغالبية فيها

للعرب. من أجل هذا عرض هذا التصور كهدف بعيد المدى؛ أما القريب فهو عملية تعاون انتقائية، تجعل العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية أكثر جدوى بالنسبة لإسرائيل، وتولّد في الوقت نفسه أكبر احتكاك بين البشر (المشتغلين بالزراعة والسياحة) لإشعارهم بالغنم من تسليم القياد للصهاينة.

وتأتي نتائج "قمة" عمان مطابقة لهذا التصور، رغم ما طرحته الأطراف العربية، التي أجبر بعضها على المشاركة بضغط من الولايات المتحدة "راعية السلام" الشرق أوسطي. فقد تمخض المؤتمر عن إنشاء خمس مؤسسات، سبق الاتفاق على إنشائها في المؤتمر الأول الذي عقد في الدار البيضاء في أواخر 1994.

- **بنك تنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، برأسمال خمسة مليارات ربعها مدفوع، ومقره القاهرة. ومن المنتظر أن يُكلَّف بتمويل المشاريع التي تربط المنطقة بإسرائيل وترفع من جدوى النشاطات التي تقيمها اعتمادا على سوق المنطقة. ورغم معارضة الاتحاد الأوروبي، فإن تبني إسرائيل والولايات المتحدة له يدفع السير في إقامته خطوات إلى الأمام، ليبدأ العمل في 1997.
- **رابطة للسياحة والسفر في الشرق الأوسط وحوض المتوسط**، تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص, وهي تبدأ بمشروعات معدة سلفا، ترفع من قيمة الساحة داخل إسرائيل، التي لا تملك من المقومات ما يقارن بجاراتها؛ وتعطي المؤسسات السياحية الإسرائيلية، بما بها من صلات وثيقة بشبكات السياحة العالمية، قدرات على التوجيه، وفرصا لاستلاب الجزء الأكبر من العائدات.
- **مجلس إقليمي لرجال الأعمال**، مهمته تشجيع التعاون والتجارة بين منشآت القطاع الخاص في دول المنطقة. ويوضح هذا لماذا لم يفرد بيريز فصلا خاصا عن الصناعة في كتابه، فهولا يريد أن يتركها للدول، بل لقطاع الأعمال الخاص، الذي يأتي أعضاؤه فرادى من كل حدب وصوب ليتلقفهم رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يعملون وفق مخطط غير معلن. ويعزز هذا التسابق من دول من المشرق العربي ومن الخليج العربي ومن المغرب العربي على إقامة علاقة حميمة مع الحليف الجديد، والقفز فوق المقاطعة العربية التي يصبح قرار إبقائها وقرار إلغائها حبرا على ورق.
- **سكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية**، مقرها الرباط، التي تتحمس لإنهاء المقاطعة رسميا، وتباهي بأن أول من احتضن اللقاءات العربية الإسرائيلية، بدءا بلقاء أمير المؤمنين الحسن الثاني وبيريز قبل سنوات عشر. وتتولى هذه المؤسسة دفع الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة وتشجيع الاتصالات ومشاركة المعلومات ورعاية استثمار القطاع الخاص بالمنطقة. ومعنى هذا أنها سوف تتولى التخطيط للمشروعات والإشراف على التنفيذ وعلى مجلس رجال الأعمال، مستمدة صلاحياتها من "قمة" ليس لها أساس دولي.
- **لجنة تسيير**، مقرها عمّان. وهي مؤسسة اقتصادية إقليمية دائمة، تختص بالتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تغطي نواحي البنية الأساسية والسياحة والتجارة والمال، وهي المجالات التي أعطيت أولوية في المرحلة الحالية. وواضح أن هذه المؤسسة بتوليها الوظيفة الثالثة (إلى جانب التنفيذ والتمويل) وهي المراقبة والتسيير، وبتشكيلها من ممثلين للحكومات،

سوف تمتد صلاحياتها مع الزمن، من حيث الشمول، بتغطية قطاعات جديدة في التعاون الإقليمي، كما لا بد لها من سلطات تجاه الدول وتجاه ما يسمى مؤتمر القمة، بحيث تكتسب الصفة فوق القومية التي أشار إليها بيريز، ولكن في نطاقات معينة تقبلها إسرائيل.

والأدهى من ذلك أن مؤتمر الدار البيضاء كان قد دعا إلى تكليف **مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي**، إلى تكوين **فريق استراتيجي** من القطاع الخاص ليتقدم بمقترحات إلى لجنة التسيير حول استراتيجيات التعاون الاقتصادي الإقليمي. إلى جانب ذلك تشارك إسرائيل في إدارة مناطق إنتاجية حرة تقام على أرض عربية، وفق النموذج الذي طرحته الاتفاقية مع الأردن، وهو ما يتنافى مع طبيعة المناطق الحرة التي تكون مفتوحة للمنشآت الإنتاجية من أي جنسية. ولكنه أسلوب تحويل إسرائيل إلى مجموعة من المستوطنات تنتشر في أرجاء الوطن العربي، بحيث تكون السيادة للعرب على أراضيهم، أما السيطرة فلإسرائيل. وفي ظل هذا يخشى أن يأتي التحرك على المسار السوري، في ظل إقرار إسرائيل بسيادة سورية على الجولان، وكأنها صاحبة القرار في هذا الشأن ! وإلى جانب المثلث المشار إليه، تردد الولايات المتحدة المطالبة بتحرير التبادل التجاري، وتحويل الإقليم إلى منطقة تجارة حرة، تنفيذا لما تقرر في الدار البيضاء من وضع أسس إنشاء مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هدفها الوصول في تاريخ محدد إلى تحرير تدفق السلع ورأس المال والعمال بين دول المنطقة، وهو ما يعني إقامة سوق مشتركة. وكخطوة أولى على الطريق تقرر دعم إنشاء غرفة تجارة إقليمية إلى جانب مجلس رجال الأعمال لتسهيل التبادل التجاري البيني وتعزيزه.

وبهذا يتحقق طمس الهوية العربية وفتح الأسواق العربية أمام الاستثمارات والبضائع والخدمات الإسرائيلية والشركات العالمية التي تتخذ إسرائيل مقرا مستفيدة من السوق الشرق أوسطية التي سوف تصبح مفتوحة أمامها. أما النفط والغاز فتتولى الأنظمة العربية الاتفاق المباشر عليه، وتتولى مشاريع مد أنابيب عبر إسرائيل إعادة الشبكة التي قطعها قيام إسرائيل منذ حوالي نصف قرن. ويصبح القرار في تدفق النفط العربي بيد إسرائيل، ولن تكون أكرم عليه من سوريا على النفط العراقي.

(2) المشاركات الأوروبية المتوسطية

تشكلت العلاقات مع الجماعة الأوروبية من خلال اتفاقيات تمت أو جرى التفاوض عليها مع عدد من الدول العربية. فالدول العربية الأقل نموا (جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا) استفادت من اتفاقيات لومي التي منحت بموجبها الجماعة عددا من التفضيلات للدول الأقل نموا في أفريقيا والكاريبي والباسيفيك (ACP) ابتداء من 1976. وفي نفس السنة بدأت الجماعة بعقد اتفاقيات شاملة في التجارة والتعاون المالي والتقني مع كل من إسرائيل والأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، شارفت على نهاية آجالها البالغة 20 عاما. من جهة أخرى دخل مجلس التعاون الخليجي في مفاوضات مع الجماعة حول القضايا التي تهم الطرفين، خاصة في أعقاب تصعيد الجماعة لسياساتها الحمائية في وجه الصناعات الخليجية الناشئة.

وقد كان الطابع الغالب على الاتفاقيات التي عقدتها الجماعة الأوروبية هو تقديم المعونات إلى الأطراف المتعاقدة، وهو ما كان يتضمن فتح أسواق الجماعة أمام منتجاتها دون اشتراط معاملة بالمثل. غير أن المجلس الأوروبي في دورته المنعقدة في مدينة إسن بألمانيا في أواخر 1994، ومن بعده مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في كان في منتصف 1995، أقر معالم العلاقات الجديدة مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، مستندة إلى هدفين رئيسيين: الأول هو الأمن الأوروبي والاستقرار الاجتماعي للاتحاد الأوروبي، وبخاصة في مواجهة اشتداد حركة اليد العاملة شمالا وتصاعد الأصولية والتطرف والإرهاب، وتعرض المنطقة للإجرام المنظم وتجارة المخدرات؛ والثاني هو مواجهة اتفاقيات مراكش التي تكثف المنافسة العالمية، بمحاولة الاستئثار بأسواق الحزام الجنوبي للفضاء الأوروبي، من خلال ما يسمى "**الشراكة**" كبديل للتعاون، وهو ما يعني أن تتساوى مسئوليات الجانبين، وتبادل فتح الأسواق أمام التبادل السلعي وانسياب رؤوس الأموال. بعبارة أخرى فإن أوروبا تسعى الآن إلى تعويض ما قد تتعرض له أسواقها الخارجية من انكماش من خلال تعزيز قدرة نفاذها إلى الأسواق المتوسطية فوق ما تفرضه قواعد الجات الحالية. ويعني هذا في الوقت نفسه أن تزداد أفضلية المنتجات الأوروبية في الأسواق المتوسطية، وهو ما يمكنها من منافسة المنتجات الأقل سعرا الواردة من الدول حديثة التصنيع، لا سيما دول جنوب شرق آسيا، فضلا عن المنتجات الأمريكية واليابانية.

وهكذا جرى العمل على مسارين، فردي وجماعي، بين الاتحاد بأعضائه الخمسة عشر، و 12 دولة جنوبه هي: الأردن، إسرائيل، تركيا، تونس، الجزائر، سوريا، فلسطين، قبرص، لبنان، مالطة، مصر، المغرب. فعلى المسار الفردي أعد الجانب الأوروبي صيغا باتفاقيات "شراكة" Association بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (الخمسة عشر) وكل من الدول المذكورة، حددت آليات التعاون بين الطرفين، وتضمن نصوصا للتعاون الإقليمي في العديد من القطاعات، بالإشارة إلى اتفاقيات مراكش بالنسبة للسلع والخدمات وانسياب رؤوس الأموال. وبموجب هذه الاتفاقيات يجري إقامة **منطقة تجارة حرة** بين الدول الخمس عشر والدولة الطرف منفردة خلال فترة تبلغ في الغالب 12 سنة، أي يتوقع قيامها بحلول عام 2010. ورغم التحرير الذي تكفله هذه الاتفاقيات لتبادل السلع الصناعية، فإن السلع الزراعية خضعت فيها لعدد من القواعد المقيدة، فضلا عن المعاملة الخاصة التي حددتها للمحتوى الزراعي للمصنوعات من مواد أولية زراعية. فقد كفلت للاتحاد حق فرض رسم في شكل إتاوة تعادل الفارق بين تكلفة المواد الزراعية وقيمتها مقدرة بالأسعار التي يحددها لها الاتحاد وفق السياسة الزراعية المشتركة، بدعوى عدم إعطاء المنتج في الطرف المتوسطي ميزة على المنتج الأوروبي، تحمّل الاتحاد عبئا إضافيا ! وهكذا تحتفظ أوروبا بالحماية للزراعة التي لا يعمل فيها سوى 5 % من قوة العمل فيها، تجاه قطاع لا يزال عماد الكثير من اقتصادات دول الجنوب دخلا وتوظيفا، بينما تحصل على تحرير تام للقطاعات الصناعية، باستثناءات لمدد محدودة (لا تتجاوز خمس سنوات) لمنتجات أنشطة صناعية حديثة بشرط ألا تتجاوز قيمتها 15 % من الواردات خلال آخر سنة تتوفر عنها معلومات. وتتضمن الاتفاقية نصوصا تتعلق بمنشأ السلع التي تخضع للتحرير، وهي تبين مدى

عدم التكافؤ، من حيث كون مجموع دول الاتحاد تمثل طرفا، بينما الدولة النامية الواقعة جنوب المتوسط طرف ثان. وبعد إسرائيل (1989) وقعت كل من تونس والمغرب وتركيا اتفاقات من هذا القبيل مؤخرا.

ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك الأكبر في التجارة العربية (بنسبة حوالي 40 %)، فإن الأثر على اقتصادات دول المتوسط بالغ العمق. فمن ناحية كانت اتفاقيات 1976 تسمح بحرية حركة الصادرات من دول الجنوب، وبالتالي فالاتفاقيات الجديدة لا تفيد الكثير، بينما هي تحرر الواردات من الاتحاد الأوروبي. وأول الآثار المباشرة، نقص الإيرادات العامة بما يقدر بحوالي 15 % لتونس؛ وثانيها هو تدهور أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأوروبية وهو ما يعني تضرر ما يبلغ حوالي 30 % من الناتج المحلي. ويضيف هذا أعباء ضخمة إلى دول تمر بعمليات تثبيت وتكيف هيكلي، فضلا عن كونها تحتاج إلى جهود ضخمة من أجل تحقيق تنمية بشرية فيها، تقع مسئوليتها الأولى على عاتق الموازنة العامة. وفي المناخ السائد من جعل التعاون المشترك هو الأساس بدلا من المعونة، فإنه لا يتوقع للمعونات المالية أن تلعب دورا مهما في تعويض دول المتوسط عما ينتظرها من خسائر. بل إن الاتجاه السائد هو تخصيص المعونات لمساندة برامج التكيف الهيكلي، وهو ما يعني جعل الاقتصاد مهيئا بدرجة أكبر للارتباط بالاقتصاد الأوروبي. وإذا كانت الدول المتوسطية تضع المعونات الأوروبية لتطوير اقتصاداتها تكنولوجيا مقابل التشديد الأوروبي على النواحي السياسية والأمنية، فإن المحصلة تظل في صالح أوروبا. فمن غير المتصور أن تحصل تلك الدول إلا على ما يزيد التشابك الاقتصادي مع الاقتصاد الأوروبي من المنظور الأوروبي.

أما المسار الجماعي فقد تطور في الفترة الأخيرة. فقد طرحت مصر منذ عامين فكرة "**منتدى حوض المتوسط**" لمناقشة قضايا مشتركة، بينما اعتمت أوروبا ما يسمى "**خمسة زائدا خمسة**"، الذي يشمل ترتيبات خاصة بين دول الجنوب الأوروبي الخمس، ودول شمال أفريقيا الخمس. غير أن الأمر تحول إلى توسيع نطاق الفضاء الأوروبي، ليتجه شرقا إلى باقي الدول الأوروبية، وجنوبا إلى الدول المتوسطية الاثنتي عشر. وتبلور هذا في "**إعلان برشلونة**" الذي جمع الدول السبعة والعشرين. وكما هو متوقع تضمّن البيان الصادر في 1995/11/28 بنودا خاصة بالاعتبارات الأمنية، إلا أنه نص أيضا على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول 2010، باعتبار أن هذا هو الصيغة التي تسمح بها اتفاقيات مراكش. وخلال الفترة المقبلة يتعين على الدول المعنية (أساسا دول المتوسط) متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ الاقتصاد الحر، والعمل على تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ووضع الإطار الدستوري والتشريعي الملائم لمنهج الاقتصاد الحر. ونظرا لأن التجربة تشير إلى أن هذه التحولات تصحبها آثار سلبية، فقد اتفق على برامج لصالح الفئات الأشد فقرا، والعمل على تنمية تبادل التكنولوجيا. ويساند هذا الاتفاق معونات تبلغ 6 مليار دولار لمدة خمس سنوات (بواقع 100 مليون لكل دولة سنويا في المتوسط) توجه للمنطقة دون تخصيص لدول، بل لمشروعات تثبت جدواها وتنفذ بأساليب بعيدة عن البيروقراطية. كما تضمن

الإعلان بنودا خاصة بتنمية الموارد البشرية وبتطوير التعليم في دول المتوسط، وهو ما يعكس حرص الاتحاد الأوروبي على إيقاف تيار الهجرة من الجنوب. ويشار في هذا الصدد إلى أن قاعدة المنشأ في الاتفاقيات القطرية تعامل القطر منفردا، وهو ما لا يجعله يستفيد من عقد اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى مما يعوق تكامل دول الجنوب، ما لم تدخل في منطقة حرة معا أو مع أوروبا.

(3) أزمات الخليج

لا جدال في أن ما شهدته منطقة الخليج من أحداث منذ بداية الثمانينات، كان له آثار بعيدة المدى على الوطن العربي. بل يمكن القول أن ما يحدث حاليا على أرض فلسطين هو نتاج حتمي للأزمات التي ألمت بهذه المنطقة التي قفزت إلى الصدارة بعد حرب 1973 بفضل ما أتاحته بوادر الانتصار العربي من تصحيح لأسعار النفط. ساعد على تعميق الآثار السلبية لتلك الأحداث إبعاد مصر عن الصف العربي منذ 1979، وما أعقبه من تخلخل في مؤسسات العمل العربي المشترك، بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة. ومع ذلك فإننا لا يجب أن نغفل المناخ السلبي الذي أحاط بتلك المؤسسات نتيجة إصرار الدول النفطية خلال السبعينات والثمانينات على الحد من نمو الإطار المؤسسي للتكامل العربي، وما تعرض له المسار من تغليب مفهوم "التنسيق" المستند إلى تخفيض التكلفة المالية على متطلبات الأداء الوظيفي. ورغم أن الحل رسمته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال آلية تخطيط العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن الإصرار على أن يكون التخطيط لمشروعات مشتركة (وفق النص الذي أقحم على ميثاق العمل القومي) وليس لعمل مشترك، ثم رفض مشروع الخطة القومية الأولى الذي وضع طبقا لهذا المفهوم، شل تنفيذ تلك الاستراتيجية، التي قارب أجلها الانتهاء (في عام 2000) دون التقدم نحو تحقيق أهدافها. يضاف إلى هذا التراجع في أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، والذي لا ينتظر له أن يزول قريبا، في ظل تحول القبضة على السوق من الدول المصدرة إلى الدول المستهلكة.

وإذا كانت الشرارة الأولى انطلقت مع قيام الثورة الإسلامية في إيران، واختلال الميزان الأمني، بما دفع العراق إلى الدخول في حرب طالت أكثر مما ينبغي مع إيران، وعصفت بحصيلته من العائدات النفطية، وحطمت مناطق واسعة من أراضيه، فضلا عن الخسائر البشرية، مما أحاله إلى دولة مدينة تتلمس السبل للفكاك من مديونياتها، فإن هذا أعطى دافعا قويا لإقامة مجلس تعاون إقليمي لدول الخليج الست، أقر اتفاقية اقتصادية شملت كل مقومات السوق المشتركة الإقليمية. ونظرا لأن هذه الدول لم تكن بحاجة إلى حصيلة الرسوم الجمركية، فقد كانت تمثل فعلا منطقة تجارة حرة، وتعثر الاتفاق على إقامة جدار جمركي حتى وقت قريب حيث جرى إقرار فرض رسوم ما بين 4 % و 12 %، وهو ما أصبح ممكنا بسبب المشاكل الاقتصادية التي باتت هذه الدول تعانيها. غير أن الكارثة التي أصابت المنطقة والعالم العربي أجمع، جاءت نتيجة الغزو العراقي للكويت، وعجز النظام الإقليمي العربي عن التعامل الفعال مع المشكلة، فكانت النتيجة تدمير قطرين عربيين، وانهيار الصرح العربي، الذي لم يكن في أفضل أحواله. وتبع ذلك عواقب سلبية على أوضاع العمالة العربية في الخليج

وإعادة الكثير إلى أوطانهم، وازدياد الاعتماد على العمالة الأجنبية. وظهرت مقولة دخيلة على التعامل الدولي وعلى العلاقات الإقليمية هي "**إعادة توزيع الثروات**"، أعقبها تبديد لهذه الثروات سواء بتدمير آبار النفط وما ترتب عليه من آثار بيئية، أو في التهافت على شراء السلاح أو تحصين الحدود أو تحمل تكاليف إجلاء القوات العراقية، ثم حصار الشعب العراقي بدعوى إجبار نظامه على تدمير القوى العسكرية التي كان يرجى لها أن تكون في خدمة القضايا العربية، وهو ما جعل ما يسمى السلام الشرق أوسطي يتحول إلى تعاون أمني واقتصادي مع الكيان الصهيوني وحصار وقطيعة مع دولة عربية تمثل الجدار الشرقي للوطن العربي. وتبع ذلك خسائر شهدتها قطاعات عديدة، خاصة مع ارتفاع تكاليف النقل واعتبار المنطقة العربية منطقة خطرة، وخروج المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى الخارج.

من جهة أخرى فإنه نظرا للموقف المؤازر للخليج الذي وقفته بعض الدول العربية، فقد اتفقت هذه الدول مع الدول الخليجية على ما يسمى "**إعلان دمشق**" الذي لاح في البداية أنه يشكل نواة تجمع إقليمي، يمكن أن يتوسع بعد عودة العلاقات العربية إلى طبيعتها، ولكنه توقع في غير محله. وقد كان أهم ما يتضمنه هذا الإعلان تخصيص مبلغ 10 مليار دولار "لصندوق الدعم العربي" مدته عشر سنوات، لمساعدة البلدان التي تضررت من جراء أزمة الخليج، وهو ما كان يعني توجيهه أساسا إلى سوريا ومصر، لتلبية احتياجات القطاع الخاص فيهما. ويهدف البرنامج إلى مساعدة القطاع الخاص بالدول المستفيدة عن طريق إنشاء مشاريع مشتركة وتشجيع القطاع الخاص بدول المجلس على العمل مع القطاع الخاص بالدول العربية المستفيدة عن طريق انفتاح اقتصادي وسياسي بتلك الدول. وتقرر أن توكل إدارة تنفيذ البرنامج إلى صناديق التنمية القطرية، خاصة صندوق التنمية السعودي الذي أنيطت به مسئولية أمانته العامة. غير أنه على الرغم من كون المساعدات تتم في إطار عربي، إلا أن تنفيذها تقرر أن يتم بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين لضمان السير فيما تتبناه هاتان المؤسستان من برامج لإصلاح الخلل الاقتصادي، وهو ما يمثل متابعة لما حرصت عليه الدول الخليجية في الماضي، حتى فيما سعت إلى تحقيقه من معايير للمساعدات المقدمة من المؤسسات متعددة الأطراف. وقد نص المبدآن الرابع والخامس من الإعلان على:

"د) تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان إعلان دمشق وصولا إلى تجمع اقتصادي فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية."

"هـ) احترام مبدأ سيادة كل بلد عربي على موارده الطبيعية والاقتصادية".

ويلاحظ في هذه الصياغة تأكيد الصفة القطرية للأعضاء، والاستعاضة عن هدف الوحدة أو التكامل الاقتصادي بالتعاون الرامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المشاركة، وذلك من خلال صيغة "التعاون"، مع تقديم رد صريح على دعاوى إعادة توزيع الثروة.

وتطبيقا لهذه المبادئ نص الشق الاقتصادي من الإعلان على ما يلي:

"(3) في المجال الاقتصادي، تسعى الأطراف المشاركة إلى:

"أ) تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي فيما بين الأطراف المؤسسة كخطوة أولى يمكن البناء عليها مع البلدان العربية الأخرى تمهيدا لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

"ب) تشجيع القطاع الخاص في البلدان العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

"جـ) دعم دور مراكز البحث العلمي وتسهيل الاتصالات فيما بينها تسهيلا لإعداد البحوث المشتركة.

"د) الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية في مجال التبادل الثقافي والإعلامي، مع مراعاة احترام قيم البلدان المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية."

وينص "الإطار التنظيمي للتنسيق والتعاون" على عقد اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من البلدان الموقعة على إعلان دمشق وذلك على مستوى وزراء الخارجية والخبراء من أجل "التوصل إلى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربي".

ويبدو أن الصيغة التعاقدية التي ارتضتها الدول الثماني هي **بروتوكولات للتعاون**، وفق المنهج التقليدي في اتفاقيات التعاون، وهو ما يعني أن ما يمكن أن يقود إليه الإعلان أكثر تواضعا من أي من الصيغ التي تمخضت عنها المحاولات القومية والإقليمية السابقة. وحتى هذا لم يتحقق في حدود التجمع المبدئي الذي لا توجد حتى الآن بشائر باحتمالات توسعه. بل إنه يبدو أن الدول الخليجية قد أعادت حساباتها بالنسبة للقضية الأمنية ومن ثم بدأت السلطات المصرية والسورية تشير إلى تعطيل فاعلية الإعلان. من جهة أخرى فإن الإعلان، بعد أن أكد سيطرة كل دولة طرف على مواردها الاقتصادية، وهو ما يعني الموارد المالية والطبيعية في المقام الأول، أشار إلى تعبئة عنصري الخبرة البشرية والبحث العلمي. وبعبارة أخرى فإن في هذا مؤشر على الرغبة في تخفيف التركيز المعهود على عنصر المال، والاهتمام بما أصبح أساسا جوهريا للتقدم في ظل الثورة التكنولوجية الحالية. ومع أن الإعلان أكد على احترام سيادة الدول المشاركة، فإنه لم يتردد في النص على تشجيع القطاع الخاص، محددا بذلك الخيارات المتاحة للدول التي قد تفكر في الانضمام إليه. ويبدو أن المغزى الكامن وراء ذلك هو التحول من القنوات الرسمية لانتقال الأموال إلى قنوات خاصة بدعوى أن هذا سوف يشكل قاعدة لتعزيز العمل المشترك، وفق أولويات تحدد على المستوى القومي. غير أن الدلائل تشير إلى أنه يتم في إطار تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، الذي أفرزته كارثة الخليج، مفجرا أسوأ ما في ظاهرة التمايز الإقليمي. ولا تبشر الوتيرة التي سارت عليها خطوات تنفيذ الإعلان على أنه سوف يتحول في القريب العاجل إلى مدخل لاسترداد النظام العربي عافيته، أو إلى منهج بديل للتكامل.

(4) سياسات التثبيت والتكيف

إذا كان عقد الثمانينات عقدا ضائعا للتنمية تفجرت فيه مشكلة المديونية، فإنه في نفس الوقت عقد تصاعد الدعوة إلى تغليب قواعد اقتصاد السوق المعتمد على القطاع الخاص، على يد الثنائي

ريجان/ ثاتشر. وقد تأكدت هذه الدعوة بانهيار المعسكر الاشتراكي، وتثبيت قبضة الدول الرأسمالية الكبرى على الدول النامية، مباشرة وعن طريق المؤسسات الاقتصادية الدولية. وإذا كانت دول العجز المدينة قد استسلمت راضية أو كارهة إلى ما يسمى برامج التثبيت المالي والتكيف الهيكلي وفق القواعد التي يرسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن دخول الدول التي كان يطلق عليها دول الفائض في نفق المشاكل الاقتصادية، لأسباب ذكرنا طرفا منها فيما سبق، جعلها تختار نهجا مماثلا، بادئة بالتثبيت المالي، نظرا لأنها كانت تميل أصلا إلى العمل وفق قواعد السوق. وكما سبقت الإشارة، فإن هذا أدى إلى إدخال أدوات سياسات مالية كانت مفتقدة فيها، مثل الرسوم الجمركية، وهو ما قد يقلل من معارضتها لما يتطلبه التحرك نحو السوق المشتركة من تنسيق في السياسات، بما في ذلك إقامة جدار جمركي موحد، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما تفرضه اتفاقيات مراكش من تقليص للجدر الجمركية.

ثالثا - الخلاصة

يتضح مما تقدم أن كل القوى تتضافر من أجل تغليب قوى السوق ودور القطاع الخاص. فإلى جانب ما تتضمنه برامج التكيف الهيكلي، الذي يسانده نادي باريس بالنسبة للدول المدينة، وجدنا أن الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول المتوسط يوجه معوناته إلى هذا البعد على وجه الخصوص. بالمثل فإن إعلان دمشق كان صريحا فيما تضمنه في هذا الشأن. وأيا كانت الدوافع والنتائج، فإن هذه التوجهات يمكن أن تتمخض عن أمرين: الأول هو تزايد الاعتماد على أدوات السوق، الأمر الذي يجعل تطبيق المنهج التكاملي القائم على مفهوم السوق المشتركة أكثر تقبلا لدى الدول العربية. والثاني هو تزايد التوجه نحو الأسواق الخارجية، مما يقلل من غلواء التوجهات الحمائية التي أثارتها محاولات التمحور على الذات التي نمت في ظلها استراتيجيات الإحلال محل الواردات. غير أن المشكاة تكمن في أن القوى الدافعة بهذا الاتجاه هي القوى الرأسمالية العالمية التي تعمل بالضرورة على توثيق العلاقات باقتصاداتها بدلا من تهيئة الأوضاع لتنمية العلاقات بين دول العالم الثالث. وما يُسمح به من تقارب إقليمي يهدف لخدمة مصالح عابرات القوميات في المقام الأول.

من جهة أخرى فإنه رغم كون اتفاقيات مراكش تؤكد التوجه نحو تحرير التجارة على المستوى العالمي، فإن أغلب الدول، المتقدم منها والنامي، يتسابق على حصة من أسواق يتزايد انفتاحها من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة، بحيث ينتظر أن تكون هذه المناطق عاملة جميعا بحلول عام 2010 أو 2015 على أقصى تقدير. يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق لا يتوقع لها أن تتحول جميعا إلى اتحادات جمركية بسبب التفاوت في هياكل الإنتاج ومستويات التقدم. وهي بالتالي لا ينتظر لها أن تتحول إلى أسواق مشتركة بسبب التباينات المتزايدة في النظم الاجتماعية والمكونات الثقافية في تلك التجمعات التي لا تستند إلى تقارب حضاري يجعل التوجه إلى وحدة سياسية أمرا مرغوبا وممكنا. وفي هذا السياق تتزايد المعاداة الصريحة لانتقال البشر، خاصة لدى الشمال الغني من دول الجنوب، فضلا عن أن البعد السياسي يتحول من توجه نحو التوحد، إلى عمليات وقائية عمادها الأمن السياسي

والاجتماعي للدول الأكثر تقدما. وبعبارة أخرى فإنه بينما كلن التكامل في الماضي يعني خلق أوضاع تحقق تكافؤا في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن عددا من التكاملات التي ظهرت مؤخرا بين دول متفاوتة في النمو، يجمع خليطا من فتح الأبواب أمام حركة رأس المال وهو ما بات مطلبا للدول النامية ذاتها، وتمكين الدول المتقدمة من تعزيز تنافسيتها في الأسواق، على نحو ما كانت تفعل الدول المستعمِرة عندما كانت تنفرد بأسواق مستعمراتها، مع الحد من حركة البشر شمالا.